

PROVISIONAL

A/44/PV.8
4 October 1989

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

(نيجييريا)	السيد غربا	: الرئيس
(الكونغو)	السيد أدوكي	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد دي مشيليس (ايطاليا)

السيد غنشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد ميچور (المملكة المتحدة)

السيد بنهيرو (البرتغال)

السيد ماليركا (كوبا)

السير ساتكام بوليل (موريشيوس)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق
الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥البند ١٢٩ من جدول الاعمال (تابع)جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق)

(A/44/535/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم

الاول هذا الصباح أودّ أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/44/535/Add.1 التي تتضمن رسالة موجّهة إليّ من الأمين العام يبلغني فيها بأنه منذ إصدار بلاغه المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ قامت السلفادور بسداد المدفوعات الضرورية لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامةالسيد دي مشيليس (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أودّ أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . ويسعدني على وجه الخصوص أن أفعل ذلك لأنكم تمثلون بلدا صديقا ، كما أن لديكم الإرادة والقدرة على مواصلة العمل القيم للغاية الذي قام به سلفكم في هذا المنعطف الهام في تاريخ الشؤون الدولية .

وقد كنت أود أيضا أن أرى هنا بجانب شخص يتذكره العديدون منكم باعتباره صديقا ومؤيدا قويا لاعمال الأمم المتحدة ، ذلك هو السفير ميغليولو الذي رحل عنا منذ بضعة أيام . أنني أذكره بأسف عميق وتأثر بالغ ، متذكرا التزامه المتفاني على المستويين الشخصي والمهني على حد سواء .

إن لبلدان المجموعة الأوروبية آراء متماثلة تماثلا كبيرا فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية الرئيسية . ونظرا لأن هذه الآراء قد أعربت عنها فرنسا فإنني لست بحاجة إلى تكرار آراء إيطاليا تجاهها .

وبدلاً من ذلك أودّ أن أعرب عن اهتمامي بأن تقدر بلداننا حق التقدير التغييرات الدولية الجارية الآن وبأن تستخلص النتائج المناسبة منها . والواقع أنه سيطلب منا على نحو متزايد خلال الأعوام القليلة المقبلة أن نختر بين أحد نهجين أو سياستين سأسمي أحدهما "التكامل" والآخر "التفسخ" . ومن شأن اختيار النهج الأول أن يعني انتهاج سياسة التعاون والتنسيق والنقل التدريجي للسيادة الوطنية ، بينما من شأن الخيار الآخر أن يتجه صوب تفاقم الصراعات والتوترات ، وإعاقة الحوار ، وإضعاف تأثير المنظمات الدولية الرئيسية . ويرتھن مستقبلنا بقدرتنا على القيام من خلال التكامل بإعادة بناء العالم الموحد الذي تخيلناه للحظة وجيزة في فترة ما بعد الحرب مباشرة .

لقد أعلن الرئيس غورباتشوف من هذه المنصة بالذات في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن الاتحاد السوفياتي قد تخلى عن فلسفة التميّز التي يأخذ بها والتي يعود تاريخها إلى نشوء تلك الدولة وذلك لصالح فكرة التكافل التي تعتبر شرطاً مسبقاً لأي شكل من أشكال التكامل .

وقد استجابت على الفور البلدان الغربية التي تنتمي إلى المجموعة الأوروبية وحلف الأطلسي إلى هذا التغيير الذي طال انتظاره . وأصبحت النتائج واضحة الآن للجميع . وتجتمع الآن في فيينا البلدان التي تنتمي إلى كتل متعارضة - وإن كانت لم تعد في خصام نشط - من أجل تخفيض حجم ترساناتها من الأسلحة التقليدية . ويرسل حلف الأطلسي مؤشرات جديدة تدعو إلى أن تحل تدريجياً المواجهة السياسية محل المواجهة العسكرية . وتبذل الديمقراطيات الصناعية جهوداً متضافرة لمساعدة البلدان الشرقية في عملية انتقالها الصعب إلى التعددية والاقتصاد السوقي .

وفي مجال العلاقات بين الشمال والجنوب أيضاً نجد أن مناخ المناقشات العقيمة وتبادل الاتهامات الأيديولوجية وأوهام الاكتفاء الذاتي قد أخذ يتبدد ببطء . ويسعدنا أن نرى أن مبدأ التكامل قد ساد في الوثيقة الختامية لمؤتمر عدم الانحياز المعقود في بلغراد .

ومع تزايد الاتجاه إلى نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية يزداد البحث المكثف عن مجالات التكامل والاكتفاء . إننا نخرج الآن من فترة حروب حمقاء مدمرة ومأساوية بشكل مروع . ولم يعد بالإمكان كسب الحروب كما رأينا في الصراع بين إيران والعراق الذي لم ينته حتى الآن إلى التوصل إلى سلم حقيقي ودائم . وستظل ذكرى هذه المذبحة التي لا معنى لها حافزا على التوافق لجيل كامل على الأقل .

ومن ناحية أخرى ، فإن تضاؤل جدوى القوة العسكرية في تحقيق الهيمنة والهيمنة ، ساعد على ظهور اتجاه مبشر بالأمل صوب التعاون المتزايد بين الشعوب ، مما سيسر نجاح المفاوضات الهامة الخاصة بنزع السلاح والتي شملت المحادثات بين الدول العظمى بشأن تخفيض الأسلحة النووية والمناقشات متعددة الاطراف بشأن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية وبشأن التخفيضات الجذرية في القدرات الهجومية وكذا في مجال الأسلحة التقليدية . ويبين التقدم الكبير الذي أحرز في المحادثات السوفياتية الأمريكية الأخيرة سلامة الأهداف التي تسعى إليها ايطاليا أيضا في فيينا وجنيف ، حيث نتوقع نتائج حاسمة خلال الأشهر القليلة القادمة وستكون المقترحات الهامة التي أعلنها الرئيس بوش أمام هذه الجمعية مفيدة في هذا المضمار .

والتكامل يتحقق عن طريق ممارسة الحرية والديمقراطية والتعددية ، وهي الحقوق التي قننت لأول مرة على الصعيد الدولي من قبل الأمم المتحدة . ويجب أن تكون الحرية والتكامل والتضامن هي المبادئ التوجيهية للتعايش الجديد . ومنذ اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بفيينا لم يعد من السهل التملص من الالتزام باحترام الحريات الأساسية استنادا إلى السيادة الوطنية ، لأن تدابير التحقق يجري استكمالها وتحسينها في هذا المجال كما هو الحال في مجال تحديد الأسلحة . إن احترام حقوق الإنسان - بين اعتبارات أخرى - يجعل استمرار وجود بعض أشكال العقاب مثل عقوبة الإعدام أمرا غير مقبول في رأينا . وتساهم ايطاليا على نحو نشط في الجهود الرامية إلى تيسير الموافقة على البروتوكول الاختياري الثاني الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام . ونحن نشعر بالمثل ، انه من المناسب للغاية الموافقة على الوقف المؤقت لتنفيذ أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل أو التي تصدر خلال السنوات الثلاث القادمة . كما تود ايطاليا أن ترى صدور معاهدة دولية بشأن حقوق الطفل .

إن منطق التكامل يكون قد نقض عندما تستورد البلدان التكنولوجيا بينما تتجاهل أن التقدم الاقتصادي والديمقراطية وجهان لعملة واحدة . ثم إن هناك حالات يفرض فيها - تحت ذريعة الاختلافات العرقية المزعومة - تدابير غير طبيعية للعزل ، وينكر فيها على بني الإنسان حقهم الكامل في الكرامة ، وإن كان من الملاحظ حدوث بعض

التغيرات في الاتجاه الصحيح ، منها على سبيل المثال ما يجري الآن في جنوب افريقيا . أما في الصراع العربي الإسرائيلي فقد يجد كل طرف من أطراف النزاع ما يغريه بمحاولة حسم القضية متجاهلا الطرف الآخر ومتغاضيا عن حقوقه ، وبذلك يمكن أن يستمر سفك الدماء والعنف ويحبط أي أمل في السلم لسنوات بل لأجيال قادمة . فسي حين أنه لا يمكن التخلي عن الآراء المعارضة إلا بالحوار وحده . إن مقترحات الرئيس مبارك الأخيرة تحظى بكامل تأييدنا لأنها تفتح آفاق المستقبل . ولما كانت هذه المقترحات لن تبقى قائمة بغير حد زمني يجب الاستفادة منها بلا إبطاء . ونحن نشعر بالانزعاج إزاء خطر التفكك الذي يواجه لبنان ، حيث حالت حتى الآن العداوات المتداخلة وأشكال التورط الخارجي المتعددة دون تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة النظام والعدالة . وللأسف لا تزال التسوية السلمية الشاملة هدفا لم يتحقق في كل من القرن الإفريقي وقبرص وأمريكا الوسطى وأفغانستان وكمبوديا . وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة .

إن التكامل ، بإيجاز ، لا يمكن أن يوجد حيثما يوجد ميل لتطبيق الحمائية ، وإلا إذا توافر الوعي بأن ظواهر النمو الاقتصادي مترابطة على نحو حتمي ، وإن رفاهتنا العامة ستتأثر بدرجة كبيرة ، في السنوات القادمة ، بالطريقة التي تتفاعل بها هذه الظواهر . ويجب السعي إلى تحقيق التكامل على نحو تدريجي وعملي متى كان بالإمكان تحقيق ذلك بوسائل مناسبة . ولهذا السبب أيضا ترحب ايطاليا بالتجمعات الإقليمية وتأييدها - سواء القائم منها بالفعل والتي ننتهي إليها أو تلك التي لا تزال في طور التكوين ، إلا أنها واعدة للغاية ، وهي التي نراها تبرز من كل جانب بما في ذلك الجانب الآخر للبحر المتوسط . ولا بد من الترحيب بالاتجاه الجديد إلى تشكيل روابط إقليمية على أساس مباشر وعاجل دون الإضرار بالتوازن داخل الدول التي تنتمي لمجموعات دولية مختلفة . أما في قارتنا فإن قيام الدول الوطنية قد أخفى جزئيا الحقائق الإقليمية ، لكن هذه الحقائق سوف تسود في أوروبا كلها لا أوروبا المجموعة الاقتصادية فقط ، وستجعل تلك الحقائق من أوروبا ساحة تستعيد فيها هويتها وتباينها الثقافي والعربي ، دون أن يكون في ذلك عودة إلى التفكك والتفرق .

وينظر الرأي العام في البلدان الغربية إلى العزل التي تعبر الحدود الوطنية مثل الجريمة المنظمة ، والاتجار في المخدرات ، وانتشار الأمراض المعدية ، وتدمير البيئة ، على أنها خطر يهدد البقاء ذاته . ومسؤولية تنسيق العمل الرامي إلى محاربة هذه الآفات التي يمكن أن تؤثر على العالم بأسره تقع بالدرجة الأولى على عاتق المنظمات الدولية . لذلك ، يتطلب بقاء كوكبنا تعزيز مؤسساتنا المتعددة الأطراف ، حتى تساعدنا على التخلص من المخاوف والمطامع ، وعلى إعادة توجيه إدراكنا للخطر ، وعلى اتخاذ القرارات بشأن إعادة تخصيص الموارد . وهذا أمر هام خاصة عندما نتدبر المبالغ الطائلة التي تهدر في سباق التسلح . فكما قال ليستر براون "إن مواصلة الاستثمار في الأمن العسكري في الوقت الذي يجري فيه تجاهل الحاجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية أشبه بتدمير منزل من أجل بناء سور يحيط به" .

إن تدهور البيئة مشكلة تتجاوز الأيديولوجيات والاختلافات في النظم السياسية ، فهي ليست مجرد نتيجة لتسلط فكرة تحقيق الربح ، لكنها توجد أيضا عندما لا يكون للرأي العام تأثير كاف ، وعندما يؤدي التخلف التكنولوجي إلى إلحاق الضرر بالطبيعة بطرق لم تستكشف بالكامل بعد ، وقد مرت خلال العقد الحالي وحده خمس سنوات هي أشد السنوات حرارة خلال القرن . وقد لا تتمكن الأرض من تحمل الضغط الناتج عن مد التنمية التقليدية إلى ثلثي الجنس البشري الذي لم يعرفها بعد . وكثيرا ما ينجم الدافع إلى التدمير من السعي إلى الحصول على مكاسب سريعة ، ربما للالتزام بتواريخ محددة لسداد الديون . ويكون على البلدان الأكثر ثراء أن تختار أحيانا بين استعادة ما اقترضته من أموال وبين إعطاء جرعة حيوية من الأوكسيجين .

فما الذي يمكن عمله في عالم يتغير بسرعة شديدة للغاية ؟ يتعين على أوروبا الغربية أن تواصل تقدمها صوب تحقيق هوية جديدة تتخطى الحدود الوطنية . فهناك أشياء عديدة ، سواء داخل قارتنا أو خارجها ، تعتمد على نجاح هذا المشروع الثوري أو فشله . وسيكون نجاح هذا التكامل وامتداده إلى البلدان الشرقية في أوروبا حاسما في استعادة أوروبا لوضعها المركزي بعد أن احتجبت عنه جزئيا لفترة طويلة . إن المجموعة الأوروبية هي نتاج واقع سخي لمد الرفاهية إلى خارج الحدود الوطنية . ولن

تكون أوروبا مخلصة لجذورها لو أنها قُبعت داخل قوقعتها لتصبح قلعة تتمتع وحدها بالامتيازات ، ولو أن زيادة تماسكها الداخلي جاءت على حساب ابتعاد الدول الاثنيتي عشرة عن العالم المحيط بها . وعلى المجموعة الأوروبية أن تبذل في السنوات القادمة جهدا يرمي إلى تحديد أشكال جديدة للتعاون ، بما في ذلك التعاون المؤسسي ، مع البلدان الشبيهة بها بحيث لا يجوز أن تبقى بعيدة عنها ، أو غير الشبيهة بها ولكنها على صلة وثيقة بالمجموعة بحيث ترغب في الارتباط بها . وتستطيع المجموعة أن تستفيد بالوسائل التي تنص عليها المادة ٢٢٨ من معاهدة روما ، والتي يبدو لي أنها مفيدة على نحو خاص في مد نطاق جهود التعاون إلى منطقتين هما أوروبا الوسطى والشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط .

إن أوروبا الوسطى تقوم في موقع مثالي يتيح لها تشكيل الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بطريقة تيسر سبيل التكامل داخل القارة وتحاشي أي تغييرات مباغتة تنزل أبلغ الأضرار بهذا العالم الذي يحتاج إلى خطوات تدريجية بعد شقاقت الماضي .

ومن الأمور الهامة التي وقعت خلال شهر أيلول/سبتمبر الحالي ، بما فيه من ذكريات مريرة بالنسبة لأوروبا ، إنه تعين - في بولندا وهنغاريا - على هيكل سلطة استبدادية شاملة ظلت موجودة هناك إلى وقت قريب أن تفسح الطريق لأساليب حكم بديلة قائمة على أساس البرلمانات والتصويت الشعبي . وعلى الديمقراطيات الصناعية أن تقدم دليلا ملموسا على استعدادها للإسهام في التكاليف الاقتصادية لهذا الانتقال ، حتى إذا كانت هناك حالات أخرى أكثر احتياجا في أماكن أخرى من العالم . وبلادي ، من جانبها ، ترغب في النهوض بجهود خاصة للتعاون في أوروبا الوسطى بين ايطاليا ويوغوسلافيا والنمسا وهنغاريا .

ولا يمكن للمجموعة الأوروبية أن تتفاوض عن حدودها الجنوبية حيث تتعاظم موجة من المشاكل تهدد جيرانها الأقل شراء . وبحلول نهاية هذا القرن ، سيكون تعداد سكان الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط قد زاد بنحو ٦٠ مليون نسمة . وإذا كان لمنطقة البحر المتوسط ألا تتحول إلى منطقة للاضطرابات والقلق الدائمة ، سيكون على أوروبا والبلدان الأفريقية أن تعالج معا مشكلات التجارة والاستثمار والهجرة بغية النهوض أيضا بالتنمية بدرجة تكفي لإبقاء القوى العاملة في بلدانها الأصلية .

وعلى أن ننظر على نحو جماعي في مقدرة أوروبا على استيعاب مجموعات السكان الفقراء والضعفاء النازحين إليها من الخارج حتى نضمن أن الأمر لن ينتهي بهم إلى البقاء على هامش المجتمع مرة أخرى في بلداننا . وتقوم ايطاليا الآن بدراسة هذه المسألة على المستوى الوطني .

وسيكون من المفجع أن نستسلم للجهود وعدم التحرك في مواجهة بلاء المخدرات . فأمامنا حرب طويلة ومريرة نخوضها ، ولا يمكن ضمان نتائجها . فنحن نحارب عدوا خفيا ، بلا زئ أو حدود ، يغذي تيارا تحتيا يجلب معه الموت في صمت .

ويتعين علينا أن ندرس الدورة التي يمر بها التمويل الدولي لهذه التجارة ، وأن نعيد تنظيم القنوات المستخدمة في توظيف حصيلة المخدرات ، والتي تتجاوز إيراداتها الآن حصيلة مبيعات الأسلحة . ويتعين علينا إقامة مجال قانوني دولي تعمل في إطاره السلطة القضائية والشرطة كما لو كانت تعمل في بلد واحد . وهذه الأهداف منصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة المؤرخة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والتي يتعين أن تدخل حيز النفاذ دون إبطاء مع تنفيذها بالكامل .

ويتعين علينا في نفس الوقت ، أن نساعد بلدانا مثل كولومبيا التي قررت بشجاعة ، بغية اقتلاع الهياكل التي تهدد سيادتها ، أن تخرج عن دائرة الصمت والتواطؤ .

ولذلك تتعهد ايطاليا بتأييد خطة شن الحرب على المخدرات ، التي اقترحها مؤخرا السيد مانلي رئيس وزراء جامايكا ، والتي تنص ليس فقط على مجموعة من التدابير تتخذ في مجالات مثل تبادل المعلومات والإصلاح والتأهيل ، وإنما أيضا على

إنشاء قوة ضاربة متعددة الاطراف تحت إشراف الأمم المتحدة ، تتخذ الإجراءات اللازمة لمكافحة منظمات الاتجار في المخدرات .

وسيكون من الضروري أيضا ، بطبيعة الحال ، إزالة جذور الشر بإمداد الفلاحين ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، بوسائل زراعة المحاصيل البديلة . وينطبق هذا بمصفة خاصة على بوليفيا وبيرو وكولومبيا . وتعيد ايطاليا الآن توجيه تعاونها الإنمائي الذي تكرر له قدرا متزايدا من الموارد ، على ضوء القوى الجديدة التي تهدد النظام العام على المستوى الدولي . غير اننا نرى أنه ينبغي تعزيز موارد الأمم المتحدة في هذا الميدان أيضا .

وإذا أراد الجنس البشري أن يقهر قوى الطبيعة المدمرة ، فعلىنا أن نعسي تماما العبارة المأثورة التي قالها بيكون "لا يمكن التحكم في الطبيعة إلا عن طريق الخضوع لها" . ويشق علينا أن نسير على هدي هذه النصيحة بعد انقضاء عقود من الزمان ، بل قرون من الزمان ، خرجنا فيها عن طاعة الطبيعة . غير اننا نرتكب إساءة لا تفتقر إذا سمحنا للمشاكل البيئية أن تزيد من الهوة التي تفصل بين الجنوب والشمال . فبالبلدان الغربية التي تمتعت بأعظم نجاح في الانتاج عبر التاريخ ، تدعو الآن إلى اتخاذ تدابير بيئية دون إغفال ما ارتكبته هي ذاتها من أخطاء . وهي تدرك أيضا المخاوف التي تشعر بها البلدان الفقيرة فيما يتعلق بتأثير التدابير البيئية على سرعة خطاها الإنمائية ، وعلى مستويات بنيتها الأساسية التي لا تزال في مرحلتها الأولية ، وعلى نمو الاستهلاك فيها ، بل وعلى بقائها ذاته .

وهنا أيضا ينبغي أن يسود منطق التكامل عن طريق الاشتراك في وضع مدونة للسلوك . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء سلطة دولية تتولى مسؤولية صياغة وتنفيذ قانون جديد للبيئة . وهذه مبادرة سبق للمجموعة الأوروبية أن وضعت خطة بشأنها . وقد أصبح من الضروري في الوقت الراهن ، أكثر من أي وقت مضى أن نضع التعريف القانوني لنوع جديد من الجرائم - هو الجريمة ضد البيئة الطبيعية . وتقوم ايطاليا حاليا بالإعداد لتنظيم محفل دولي يعني بالنواحي القانونية الدولية لجرائم البيئة ، يعقد في فيينا في الربيع المقبل ، مما يساعد ، كما نأمل ، على نجاح المؤتمر العالمي

المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ، بدلا من أن يكون مدعاة لظهور خلافات جديدة .

وفيما يتعلق بمسألة البيئة ، فإن ايطاليا ترغب بصفة خاصة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان البحر المتوسط ، في إطار خطة العمل الموضوعة في هذا الشأن ، كما تعتزم أن تضع بالاشتراك مع يوغوسلافيا استراتيجية مشتركة للادرياتيكي . ولا يمكن تحقيق التنمية دون إزالة المديونية أو على الأقل خفضها - فهي شر يخيم بظلاله على عدد كبير من الاقتصادات ، ويهدد في أمريكا اللاتينية بإحياء الدورة المتكررة من الديمقراطيات الهشة التي تعقبها دكتاتوريات عسكرية قاسية .

وتمثل خطة برادي نقطة تحول سياسية ، ولكن يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونعكس اتجاه التدفق غير الطبيعي للموارد الذي ما زال يتجه من البلدان الفقيرة إلى الدول الغنية . وقد بلغ هذا التدفق ٤٣ بليون دولار في العام السابق وحده . وقد أمكن إحراز تقدم مؤخرا في الانتقال من إدارة الديون إلى تخفيض الديون عن طريق حلول تم التوصل إليها في كل حالة على حدة . وتؤكد نتائج المفاوضات التي دارت بين بعض البلدان والمصارف الدائنة مزايا هذه الاستراتيجية عند تعزيزها بمساهمات من المؤسسات المالية التي يتعين زيادة مواردها لإعدادها للاضطلاع بدورها الجديد .

وتعتزم ايطاليا أن تبهرن على ثبات سياستها عن طريق اتخاذ خطوة أخرى لمساعدة أشد الدول فقرا . وستتنازل ايطاليا على الغور عن سداد قروض التنمية التي تبلغ بليونين من الدولارات الأمريكية ، وسوف يكون تعاونها في المستقبل مع تلك البلدان ، عن طريق المنح وحدها .

ويتعين تناول مشكلة المديونية في إطار زيادة المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في التجارة ، وخاصة في الوقت الذي نقوم فيه بالإعداد ، في جولة أوروغواي ، لإعادة صياغة هيكل التبادل التجاري ، ليس فقط فيما يتعلق بالسلع ، وإنما أيضا بتبادل الاستثمارات والخدمات والتكنولوجيا ، لكي نكفل للبلدان الأشد

فقرا الاضطلاع بدور مفيد في الاقتصاد العالمي . وفيما يتعلق بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، نرى أن تعزيزها المؤسسي أمر ضروري لإضفاء بعد سياسي عليها ، وتمكين جميع البلدان من المشاركة في نظام تجاري متعدد الاطراف ، ويتبع طرائق تأخذ في اعتبارها الحالات المختلفة والمستويات المختلفة للتنمية .

وفيما يتعلق بمسألة التنمية في نطاقها الاوسع ، أعتقد أن الوقت قد حان للتفكير في هذه المسألة على أعلى مستوى ، على ضوء العديد من التطورات الجديدة التي وقعت في هذا العقد من الزمان . وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لعقد مؤتمر جديد بين الشمال والجنوب ، يجري تنظيمه وإعداده على نحو مناسب ، والشروع في حوار سياسي على أساس واقعي وبناء على نحو ما تبتغيه البلدان التي ظهرت حديثا .

والعالم الجديد ليس قريبا المنال . ولكن إذا أردنا الشروع في بناء العالم الجديد الآن ، يتعين علينا أن نجعل الأمم المتحدة الاداة الرئيسية للتكامل العالمي . فالمنظمة تمكننا من تطوير دبلوماسية للحيلولة دون وقوع المنازعات السياسية ، ولتسوية الخلافات ، وكذلك وضع استراتيجية عامة للتنمية . ويجب تقوية المنظمة باعتبارها وسيلة لا بديل عنها للوساطة ، ووسيلة قيمة لحماية الاتفاقات التي يتم التوصل إليها . ويتعين تعزيز قوات حفظ السلم مع تزايد التزاماتها باستمرار ، ليس فقط عن طريق اتساع نطاق المشاركة فيها ، بل أيضا عن طريق تحسين آلية تجنيد القوات واستخدامها .

ومما لا يليق بصفة خاصة بعالم يتجه صوب التكامل تدريجيا هو ، في رأينا ، هذه القرارات - التي اعتمدت في ظل مناخ مغاير - مثل القرار الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية . ونحن نرى أن ذلك القرار ينبغي إلغاؤه .

وفي هيئات الأمم المتحدة ، يتجلى نفوذ نصف الكرة الجنوبي في بعض الاحيان ، بينما تسود توصيات العالم الشرقي في المؤسسات المالية في حين آخر ، ولا يتم ذلك بدون الإفراط في الاستياء في حالة ، والإفراط في الانانية في الحالة الاخرى . وستكون

هيئات الأمم المتحدة أكثر توازنا إذا استطاع الاتحاد السوفياتي أن يشترك في المؤسسات الاقتصادية الدولية . وتحقيقا لذلك أيضا ، تساهم الدول الصناعية الغربية في الإصلاحات الجارية في ذلك البلد لتسهيل هذه المشاركة . ونعتقد أيضا أن إجراء حوار مكثف في إطار المنظمة من أجل التعاون الاقتصادي والتنمية ، من شأنه أن يساعد البلدان الشرقية لكي تتفهم على نحو أفضل الحاجة إلى اشتراكها تدريجيا في التنسيق متعدد الأطراف .

إن تحسين التوازن القائم حالياً في الهياكل التي وضع تصميمها بقدر كبير من بعد النظر في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة سيتيح للأمم المتحدة أن تقوم بدورها بوصفها المحرك الأساسي للتكامل الدولي . ولعل الوقت قد حان لإعادة النظر في مدى ملاءمة آليات اتخاذ القرارات الحالية ، بما في ذلك إجراءات التصويت ، ومدى اتفاقها مع الظروف والمسؤوليات الجديدة .

إن المشاكل التي نواجهها أعقد من أن نتصور لها حلاً سحرياً أو طرقاً فورية لمعالجتها . فلن يجدي في حلها غير الحلول الجزئية والجهود الدائبة التدريجية المستمدة من المبادئ التي تكلمت عنها بإيجاز ، وهذا هو الذي يضمن أن تكون لدى بلداننا ، وهي تعني تماماً ما ينتظرها من مهام ، الشجاعة اللازمة في هذه اللحظة التاريخية للنهوض بمسؤولياتها كاملة ، كما تكون لديها القدرة على إنجازها .

السيد غنشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (تكلم بالألمانية ،

والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أهنيكم سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة . إن خبرتكم وكفاءتكم كوزير خارجية سابق لنيجييريا ، وممثل دائم لها لدى الأمم المتحدة ، ورئيس للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لكفيلة بأنكم ستؤدون واجبات منصبكم بامتياز . وأود في الوقت ذاته أن أعبر عن احترامي العميق لسلفكم السيد دانتي كابوتو ممثل الأرجنتين ، وأشكره على اضطلاعهم بمهامه بنجاح وعلى نحو مثالي .

بالأمس قدم الوزير دوماس وزير خارجية فرنسا وجهات نظر الأعضاء في المجموعة الأوروبية . وأتوجه إليه بالشكر على بيانه الجلي الواضح .

والآن ، وفي نهاية هذه الألف عام نتحرك نحو مرحلة جديدة من سياسات العالم . وإذا كانت الهياكل القديمة مازالت تحدد إلى حد كبير معالم المسرح السياسي ، فإن هناك هياكل جديدة بدأت تظهر فعلاً في كل مكان . ونحن نواجه تحديات عالمية . إذ تتعرض الموارد الطبيعية للحياة على نحو متزايد للخطر . وفي العامين الماضيين انخفض إنتاج الغذاء العالمي للمرة الأولى . فهناك نباتات وحيوانات تختفي . وأوبئة

جديدة تنتشر وقطاع كبير من البشرية يعيش في فقر مدقع . ويتطلب الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات عملا مشتركا من جانب المجتمع الدولي ، ويحرم التخلف وعيب الديون جانبا كبيرا من البشرية من أي أمل . كما أن الإفراط في التسلح والصراعات الاقليمية ، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان وإنكار حق الأمم في تقرير المصير ، تتطلب كلها تفكيراً جذرياً وعملاً جديداً . وفي أوروبا ، هناك أمل جديد في مستقبل أفضل . وسيكون لذلك أثر إيجابي على العالم بأسره .

في عام ٢٠٢٠ سيكون على ظهر الأرض ١٠ بلايين نسمة . ولن يكون هؤلاء أحفاداً بعدي العهد بنا تختفي وجوههم في ضباب القرون ، فمن أجلهم ، من أجل أولادنا وأحفادنا ، يتعين علينا اليوم أن نرسي الأساس حتى يصبح العالم قابلاً للسكنى . ولا تستطيع دولة بمفردها على ظهر الأرض مهما بلغت من الغنى ومن القوة أن تتصدى لهذه المهمة وحدها معتمدة على قدراتها الخاصة . فالجهد المشترك للبشرية جمعاء هو المطلوب . ويعني هذا أولاً وقبل كل شيء ، أننا ينبغي أن نبتعد عن المواجهة ونتجه إلى التعاون . إننا بحاجة إلى هياكل تعاونية .

ولأننا نحن الألمان بالذات ، ندرك مسؤوليتنا عن الحرب العالمية الثانية ، فإننا نفهم واجبنا في العمل من أجل عالم أفضل ، عالم للسلام والديمقراطية والتضامن بين الأمم ، عالم يتمتع بالحرية وبحقوق الإنسان ، عالم يعيش في سلام مع الطبيعة . لقد كانت الأمة البولندية هي أول ضحايا الحرب التي شنتها ألمانيا الهتلرية عن عمد منذ خمسين عاماً . وأنا أتوجه إلى السيد مكوبيزفسكي ، وزير خارجية بولندا الجديدة ، لأقول إن لشعب بولندا أن يطمئن إلى أن حقه في العيش في حدود آمنة لن يكون موضع شك ، لا الآن ولا في المستقبل ، عن طريق المطالب الإقليمية من جانبنا نحن الألمان . إن عجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء . ونود أن نعمل مع بولندا من أجل مستقبل أفضل لأوروبا . إن حرمة الحدود هي الأساس للعلاقات السلمية في أوروبا .

لقد رسمت جمهورية ألمانيا الاتحادية لنفسها منذ إنشائها سياسة سلام أوروبية ، ونحن ننتمي ، كعضو في المجموعة الأوروبية وحلف الأطلسي ، إلى أسرة الديمقراطيات الغربية . ونرتبط بالولايات المتحدة عن طريق علاقات صداقة عميقة ، وعن طريق التحالف وعن طريق الالتزام بقيم مشتركة . وقد أكد الرئيس بوش بشكل مشير للإعجاب كل هذا في خطابه في مينز . ومع فرنسا أقمنا علاقات تعاون مشترك فريدة تتمثل في المعاهدة الألمانية الفرنسية ، وفي سياساتنا اليومية . وهذا يشير إلى المستقبل ، إلا أن الأساس الذي تقوم عليه التنمية التي نشهدها الآن في أوروبا ، والاتفاق التي بدأت تبرز الآن قد أرسيت على أساس إنشاء المجموعة الأوروبية ، ومعاهدات وارسو وموسكو ، والمعاهدات مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمعاهدة الأساسية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية وبيان هلسنكي الختامي ، هذه طرق أوروبية تتجه نحو بعضها البعض : ولهذا ينبغي تعزيزها ومدها ، ولن يسمح لأحد بالابتعاد عن هذه الطرق ، وسنظل ملتزمين بنم وروح هذه المعاهدات .

وتشكل المجموعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عناصر كبرى في ذلك النظام العالمي . إن المجموعة الأوروبية التي تتجه إلى اتحاد أوروبي تعتبر نفسها عاملا من عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العالم . وهي تقيم علاقات وثيقة ، ومنها علاقات تقوم على اتفاقات مع جيرانها في أوروبا ومع دول ومجموعات دول في جميع التيارات الأخرى ، وهي تشجع بقوة الارتباطات الإقليمية الطوعية في أجزاء أخرى من العالم . وينبغي أن تكون هذه الارتباطات مفتوحة أمام التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الواسع النطاق مع بلدان وسط وشرق أوروبا التي ترغب في ذلك . وهناك أشكال جديدة من التعاون والتبادل مطلوبة . "ويوريكا" هي عرض مفتوح أمام جميع المهتمين ، ويمكن أن تصبح المنظمة البيئية الجديدة التي أنشأتها المجموعة الأوروبية نقطة الإنطلاق لتعاون أوروبي جديد في مجال حماية البيئة .

ونحن في حاجة الى قطاعات النقل التي تغطي أوروبا بأسرها . وإننا على استعداد للنظر في أفكار الآخرين ومقترحاتهم . والقيود التجارية التي فرضت لأسباب استراتيجية لا بد أن تتكيف مع التغيرات في نوعية التعاون السياسي ، وسياسة الأمن ، والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي فيما بين الشرق والغرب ، ولا يجوز أن تكون عقبة أمام سياسة بعيدة النظر .

لقد اختار الشرق والغرب طريق التعاون . ويعد هذا مصدرا للأمل للأمم العالم - وليس فقط للأمم أوروبا . وإن تصور قيام نظام سلمي في أوروبا ، من الأطلسي إلى الأورال ، كما اقترح الغرب في تقرير هارمل الذي يرجع إلى عام ١٩٦٧ ، وكما تكرر عرضه في التصور الذي قدمه الأمين العام غورباتشيف للبيت الأوروبي المشترك ، كل ذلك قد بدأ ينضج . والإصلاحات الجريئة الجارية في الاتحاد السوفياتي وفي هنغاريا وبولندا تشير إلى هذا الاتجاه .

ونحن نتفق مع أصدقائنا الغربيين في أن عمليات الإصلاح في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى هي لصالح أوروبا كلها والعالم أجمع . وبالتالي فهي تستحق تأييدنا ، وخاصة من خلال إجراءات منسقة مشتركة ، ومن خلال خطة للتضامن من أجل أوروبا . وعملية الإصلاح هذه في أوروبا الشرقية والوسطى لا تقوم على أخذ أحد الطرفين برأي الطرف الآخر ، ولكنها عملية تفكير ذاتي يقوم على الأسس المشتركة للشفافة الأوروبية والتاريخ الأوروبي الذي أسهمت فيه كل أمم أوروبا بقدر كبير . وقد أصبحت الإصلاحات نهائية لا رجعة فيها لأن توفيق الإنسان إلى مزيد من الحرية أمر لا يمكن عكس اتجاهه ، ولكن هذه التطورات يمكن أن تتجمد بل ويمكن أن تتعرض لنكسات . غير أنه لا يمكن لأي بلد أن يتجنب هذا التطور على المدى الطويل . وكل من يبني أمله على فشل هذه الإصلاحات ستتجاوزته التطورات وتخلفه وراءها .

وفي دول الغرب أيضا لا يجوز لأحد أن يقلل من أهمية الاحتمالات الجديدة ، وعلى العكس ينبغي للمرء أن يستخدمها بحزم لصالح أوروبا كلها . فالتاريخ لا يكرر الفرص التي يتيحها مرتين . وأناشد بلدان أوروبا ألا تدع هذا المنعطف التاريخي يفلت

منها . ونحن في الديمقراطيات الغربية نعرض شروطا تتمثل في إطار مستقر لعملية الإصلاح هذه . والبصيرة والحنكة السياسية مطلوبة الآن من جانب كل الأطراف فليس هناك من يرغب في إشاعة عدم الاستقرار لدى الآخرين .

وتعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية أن وجود نظام سلمي في أوروبا هو الإطار أيضا للهدف المحدد في الرسالة الخاصة بالوحدة الألمانية :

"العمل من أجل قيام حالة سلم في أوروبا يمكن فيها للأمة الألمانية

أن تستعيد وحدتها في ظل حرية تقرير المصير" .

ونحن نريد تحقيق هذا الهدف مع الاحترام الكامل للمعاهدات التي وقّعناها . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل مع كل الدول الأوروبية الأخرى وليس ضدها . وليس في أوروبا من توجد لديه أسباب تجعله يخشى سياستنا . فإن سياستنا ترتبط بمصير القارة بأسرها ، وهي سياسة سلام لأوروبا ، مما يستبعد أي جهد وطني منفرد . ونعتبر أنه من واجبنا أن نعمل من أجل نظام شامل للسلم في أوروبا لا يستبعد منه أي بلد ولا يبتعد أي بلد عنه . ووفقا لما نص عليه دستورنا فإن سياستنا الخارجية ترفض أي نوع من سياسات القوة . إنها سياسة تقوم على تقدير المسؤولية ، وتحدد القيم الأساسية لدستورنا ، وتستند إلى الإخلاص للمعاهدات بغير قيد أو شرط .

وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، بوصفها بلدا يقع في قلب أوروبا ، تلقي بكل ثقلها لتحقيق التعاون والتفاهم ونزع السلاح حتى يمكن أن تقوم أوروبا أفضل . ويشمل ذلك التعاون مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، فالدولتان الألمانيتان تدركان مسؤوليتهما عن السلم في أوروبا . وهذه المسؤولية أكبر من تلك الأمور التي تفرق بيننا . وعلى أساس هذه المسؤولية المشتركة ، أسهمت الدولتان الألمانيتان بالفعل إسهاما كبيرا في عملية الانفراج ونزع السلاح في أوروبا . وقد استفاد من ذلك الشعب في دولتيها بصفة خاصة . ونحن نستند في هذا الجهد إلى المعاهدة الأساسية المبرمة مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية ونسترشد بالإعلانات المشتركة التي أصدرها المستشار كول والأمين العام هونيكير في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وهناك

حاجة إلى أشكال جديدة وأوثق من التعاون في ميادين عديدة - اقتصادية وتكنولوجية ،
وعلمية وثقافية ، وفي ميدان النقل وحماية البيئة .

ولا بد أن تسهم الدولتان الألمانيّتان - كل منهما بطريقتها الخاصة - في
التغلب على الأمور التي تفرق بين أبناء أوروبا بعضهم عن بعض . ولا بد أن تلاحظا
التطورات الجديدة الجارية في أوروبا كلها وأن يعملوا على نجاحها . وتؤيد جمهورية
المانيا الاتحادية من كل قلبها عملية التوحيد الأوروبية في إطار المجموعة
الأوروبية ، وكذلك جهود البلدان الأوروبية الرامية إلى الإصلاح . وتستطيع الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، في إطار ظروفها الخاصة ، أن تسهم من خلال الإصلاحات ، في
مزيد من الانفتاح في أوروبا ، تماما كما فعل الاتحاد السوفياتي وبولند وهنغاريا .
وقد تأثرنا بشدة عندما شهدنا في الأسابيع الأخيرة مصير الشبان الذين يغادرون ديارهم
وبيئتهم المألوفة بأسف وحزن . ولا يريد أحد أن يحدث تطور كهذا . ومن شأن سياسة
الإصلاح أن تفتح آفاقا جديدة لشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، كما حدث في
البلدان الأخرى في أوروبا الشرقية والوسطى . وهذه الآفاق سوف تشجع الناس على البقاء
في ديارهم حيث تربوا وترعرعوا .

واليوم ، لم يعد الشرق والغرب يناقشان فحسب المشكلات التي تراكمت منذ
الحرب ، بل هما يواجهان انتباههما أيضا إلى مهام المستقبل التي لا يمكن الاضطلاع بها
إلا من خلال عمل منسّق من جانب جميع الدول والشعوب ، على نحو ما ورد في الإعلان
السوفياتي الألماني المشترك الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ولا تزال معاهدة موسكو
تشكل أساس العلاقة بين بلدينا . ويؤكد الإعلان الألماني السوفياتي على أهمية العلاقات
السوفياتية الألمانية بالنسبة لأوروبا كلها . وهذا يتطلب تفكيراً جديداً من جانب كل
فرد ولصالح الجميع .

ويحدد هذا الإعلان الاهداف التي التزمنا بها منذ أمد طويل إلى جانب شركائنا الغربيين : الحفاظ على السلام وصونه ؛ وتسوية الصراعات القائمة ؛ وحق الأمم في تقرير المصير ؛ وسيادة القانون الدولي في السياسة ؛ والتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، الذي ينبغي أن تعود نتائجه بالفائدة على البشرية جمعاء ؛ والحفاظ على البيئة الطبيعية والتغلب على الجوع والفقر في العالم ؛ ومكافحة الاخطار الجديدة مثل الاوبئة والإرهاب الدولي .

إن إقامة عالم يسوده السلم من أناس أحرار لا يخضعون إلا لحكم القانون ولم يعد يشوب كرامتهم أي فقر أو جوع ، هو في تصورنا الهدف الحقيقي للسياسة . وهكذا يصبح مخطط إقامة نظام سلمي لكل أوروبا ، وتصميم بيت لأوروبا بأسرها ، مرثيا بوضوح .

ونود من خلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن نقلل العناصر العسكرية في العلاقات بين الشرق والغرب ، فنحن نريد أن نخلص العلاقات بين الشرق والغرب من ذلك العنصر العسكري ، مثلما يجب تخليص العلاقات الدولية من العنصر العسكري . نريد أن نخلق عددا متزايدا من هياكل الأمن التعاوني . ونحن نرحب بجهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الرامية إلى تحقيق تعاون يتسم بزيادة الثقة المتبادلة ، ونؤيد هذه الجهود .

إن هناك قارة بأكملها ملتزمة التزاما جديا بالتوصل إلى نزع سلاح متفق عليه ومراقب . وكانت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى خطوة هامة صوب هذه الغاية . وقد قبل الطرفان بمبدأ أن من يمتلك أسلحة أكثر يجب أن ينتزع منه أسلحة أكثر . والهدف هو ضمان أن تكون لدى القوات المسلحة لكل من الطرفين القدرة على الدفاع لا الهجوم ، ولا سيما الهجوم المباغت والعمليات الهجومية الواسعة النطاق . وسوف تبزغ هياكل للأمن التعاوني أكثر من أي وقت مضى ، لتوفر بالتالي ضمانات أمن إضافية . وسوف تؤدي المفاوضات الجارية في فيينا لتحقيق الاستقرار بشأن الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة ، وكذلك الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، إلى إضفاء نوعية جديدة على هياكل الأمن هذه . والاجتماعات التي عقدت بين وزيرى الخارجية

بيكر وشفاردنادزي توحى ببوادر أمل جديدة . وفي فيينا ، هيأت المقترحات الغربية الظروف المناسبة للتوصل إلى نزع الأسلحة التقليدية على نطاق واسع . وإذا توفرت النية الحسنة لدى جميع المعنيين ، فقد يمكن التوصل إلى اتفاق مبدئي في وقت مبكر لا يتجاوز عام ١٩٩٠ .

إننا نؤيد بقوة المفاوضات الأمريكية السوفياتية الجارية في جنيف حول الأسلحة النووية وأسلحة الفضاء . فالدول النووية ، بتخفيضها لأسلحتها النووية ، ترقى إلى مستوى مسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي . وتصبح الحاجة إلى انضمام جميع البلدان إلى معاهدة عدم الانتشار أكثر إلحاحا .

وقد آن الأوان لتنتهي المفاوضات الخاصة بفرض حظر شامل وعالمي قابل للتحقق على الأسلحة الكيميائية . وبهذه الطريقة وحدها يمكن تجنب انتشار هذه الأسلحة الوحشية . وإن إعلان الرئيس بوش هنا في الأمم المتحدة بأن بلاده على استعداد لتدمير أكثر من ٨٠ في المائة من مخزونها الحالية من الأسلحة الكيميائية حتى قبل إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، بشرط أن يخفف الاتحاد السوفياتي أسلحته الكيميائية إلى نفس المستوى ، لهو خطوة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مفاوضات نزع السلاح . وما برحت جمهورية ألمانيا الاتحادية تعمل جاهدة من أجل التوصل إلى نهاية ناجحة لمفاوضات جنيف . وإن ملاحظات الرئيس بوش فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال باتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة لها أهمية تتجاوز نطاق مفاوضات نزع السلاح . لقد بدأ الانفتاح يصبح مبدأ يَهْتَدَى به في التعامل بين البلدان . والحقيقة أن كل خطوة نحو عالم أكثر انفتاحا هي خطوة نحو العالم الجديد الذي نسعى إليه .

وقد أسهم مؤتمر كانبيرا الذي عُقد مؤخرا إسهاما ملموسا في دعم مفاوضات جنيف . فقد طلب إلى جميع منتجي المواد الكيميائية مراقبة التجارة في المواد والمعدات الكيميائية التي قد تملح أيضا لصنع الأسلحة الكيميائية . وقد أحكمت جمهورية ألمانيا الاتحادية قوانينها الخاصة بالرقابة ؛ وبهذا أسهمت سلفا في تنفيذ أية اتفاقية مقبلة للأسلحة الكيميائية ، على نحو ما دعا إليه الإعلان الختامي لمؤتمر كانبيرا .

إن نزع السلاح ليس مهمة البلدان الصناعية وحدها . فالبلدان النامية تنفق ٢٠٠ بليون دولار كل سنة على الأغراض العسكرية . وهذا يعني أربعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها ، بالإضافة إلى أن تلك الموارد تصبح غير متاحة لتنميتها ، كما تزيد هذه التجارة الجامحة في الأسلحة من تفاقم الصراعات الإقليمية . ولذا يجب أن تصبح تجارة الأسلحة أكثر شفافية للمجتمع الدولي . فهذه الشفافية سوف تجبر المستوردين والمصدرين على أن يكونوا مسؤولين عن أعمالهم وعن تبريرها ، وهذا في حد ذاته سيكون دافعا للاعتدال . فمستوى التسلح غير المتناسب على الإطلاق في جميع أنحاء العالم يجعل نزع السلاح مهمة عالمية يتعين على الأمم المتحدة معالجتها .

إن موقف أي بلد تجاه نزع السلاح هو أكثر المعايير دقة لمدى استعداداته للتخلي عن التفكير القديم . وموقف أي بلد من حقوق الإنسان هو أكثر المعايير دقة لموقفه من الكرامة غير القابلة للتصرف لكل فرد . ولا يمكن لأي نظام سلمي في أوروبا - وأي نظام سلمي في العالم - أن يستند إلا إلى التطبيق العالمي لحقوق الإنسان وحقوق الأمم في تقرير المصير . ومن المتوقع إذن أن تصبح أوروبا المستقبل منطقة واسعة متعددة العناصر تستند كلها إلى حكم القانون .

وبالنسبة لنا ، فإن احترام حقوق الإنسان أساس لا غنى عنه لاية سياسة . وفي رأينا لا تزال هناك حاجة عاجلة إلى تعيين مفاوض سام في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، وإلى إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان . إننا نطلب أن تحظى مبادرتنا المتصلة بإلغاء عقوبة الإعدام بتأييد أيضا من البلدان التي تريد لأسباب دينية الاحتفاظ بهذه العقوبة . وإن شكل البروتوكول الاختياري الذي اخترناه يترك الباب مفتوحا أمام تلك الدول التي لم تستطع بعد أن تقرر التوقيع عليه .

وتمثل أعمال الإرهاب الدولي في جميع أنحاء العالم وجرائم المخدرات الدولية اعتداءً على كرامة الإنسان وعلى الإنسانية . وهي تهدد كل نظام سياسي واجتماعي . وسوف تُقاس البلدان في المستقبل على أساس ما تبذله من جهد في هذا الكفاح . وكل من يوفر الملاذ للإرهابيين أو يراف بمركبي جرائم المخدرات يضع نفسه خارج مجتمع الأمم . لقد أصبحت مشكلة المخدرات ، وهي من ويلات الإنسانية ، تحديا عالميا .

وهذا يتطلب تعاوننا حازما من جانب جميع البلدان . يجب تصعيد النضال المشترك ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات . كما يجب تكثيف التعاون فيما بين جميع البلدان لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر حدود الدول . ولا بد من القضاء على الأسباب الاجتماعية الكامنة وراء إنتاج المخدرات في البلدان المعنية عن طريق بذل جهود مشتركة ، كما لا بد من القضاء على الأسباب الاجتماعية الكامنة وراء إدمان المخدرات في البلدان المستهلكة لها .

إننا سنصل إلى الألف الثالثة من السنين لو أن جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، ضعيفها وقويها ، جعلت القانون الدولي معيار أعمالها السياسية دون قيد أو شرط . ويجب علينا أن نتجنب اللجوء إلى القوة ، في داخل الدول وفيما بين الدول على حد سواء . ولا بد أن يكون العقد المقبل عقدا لتهدئة المسارح الإقليمية للصراع .

إن أمام عملية السلم في أمريكا الوسطى فرصة تاريخية . فكل الحكومات المعنية بمصير أمريكا الوسطى تؤيد تأييدا تاما اتفاق اسكيبولاس للسلم . وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تؤيد إسهام الأمم المتحدة في هذه العملية .

وبعد بضعة أشهر سيتحقق الاستقلال لناميبيا التي هي آخر مستعمرة في إفريقيا . وقد كان فريق الاتصال الغربي الذي ننتمي إليه هو البادئ بهذه العملية ، وشارك مشاركة كبيرة في صياغتها . ونحن على اقتناع بأن الأمين العام للأمم المتحدة وممثلوه الخاص سيملان بعملية السلم في ناميبيا إلى خاتمة طيبة . وهما إذ يقومان بذلك يحظيان بثقة وتأييد حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية . كما يتضح من مشاركتنا في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ونأمل جميعا أن يكون قيام ناميبيا المستقلة التي تتبنى الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان باعشا برسالة إلى جمهورية جنوب إفريقيا لا يمكنها تجاهلها . فالفصل العنصري معادٍ لحقوق الإنسان ولا يمكن إصلاحه ، بل لا بد من القضاء عليه . ونحن جميعا نطالب حكومة جنوب إفريقيا بأن تنهي حالة الطوارئ وأن تفرج عن كل المحتجزين السياسيين ، وفي المقام الأول نلسون مانديلا ، وأن تسمح للمعارضة بالعمل . ومن شأن ذلك أن يمهّد الطريق أمام

المفاوضات التي تشارك فيها جميع القوى السياسية في البلاد من أجل وضع نظام دستوري عادل . وسوف نفعل كل ما في الوسع للمساعدة على تحقيق مفاوضات الطاولة المستديرة . وفي الشرق الاوسط ما زال الهدف هو التسوية السلمية التي تكفل حق جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وتمكن الشعب الفلسطيني من أن يمارس حقه في تقرير المصير . وأثناء الأشهر القليلة الماضية حدث شيء من التحرك بالنسبة للصراع في الشرق الاوسط : إن خطة إسرائيل الخاصة بالانتخابات في الأراضي المحتلة واقتراحات الرئيس مبارك تفتح الآفاق للمحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين .

لا بد من إنهاء معاناة الأمة اللبنانية عن طريق الحل السياسي . ووقف إطلاق النار الذي توصلت إليه اللجنة الثلاثية التابعة لجامعة الدول العربية هو علامة مشجعة . ونحن نؤيد كل الجهود المناسبة التي ترمي إلى تحقيق الوفاق الوطني في لبنان وإلى استعادة سيادته التامة وسلامته الإقليمية واستقلاله .

وبالنظر إلى الاخطار التي تنجم دائما عن الصراعات الإقليمية ، ثمة حاجة إلى إدخال تحسين كبير على أدوات الأمم المتحدة لمواجهة مثل هذه الصراعات . والإعلان المتعلق بمنع المنازعات وإزالتها ، الذي ساعدنا في صياغته في إطار اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة والذي اعتمد بالإجماع في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، هو خطوة صوب هذه الغاية . لقد تقدمنا بمبادرة جديدة ترمي إلى تسهيل التقصي الشامل والمبكر للحقائق من جانب الأمم المتحدة ، وخاصة الأمين العام . ولا يجوز أن تتعثر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام لحسم الصراعات بسبب عدم توفر المال . إن التخلف القائم في أجزاء كبيرة من العالم هو أحد التحديات العالمية في هذا العصر . ومن حق الشعوب في كل البلدان أن تعيش حياة كريمة . ويجب أن تتعاون البلدان الصناعية والبلدان النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . ولا يمكن أن تحسم أزمة المديونية إلا عن طريق العمل المشترك من جانب كل المعنيين : البلدان الدائنة والمدينة والحكومات والمؤسسات المالية الدولية وكذلك البنوك الخاصة . وكل الدول الدائنة مطالبة الآن ، كما كان

الامر في الماضي ، بأن تضع إطارا لتنظيماتها الوطنية يشجع على مشاركة البنوك في عملية التخفيف من عبء الديون . وهذا هو الحال بالفعل في بلدنا . فبدون موارد مالية كبيرة من البنوك الخاصة لن تعود البلدان النامية إلى طريق النمو .

إن مبادرة السيد بريدي وزير خزانة الولايات المتحدة ، خطوة هامة نحو حل أزمة المديونية . وتأتي في مقدمة الاستراتيجية المكثفة بشأن الديون ، خفض الديون والفوائد . ولا بد من توفير أموال جديدة . والإنفاقات التي أُهرمت مع المكسيك والغلبين على إعادة جدولة الديون هي علامات كبرى على طريق الجهود الرامية إلى حسم أزمة المديونية . ولا بد من إلغاء ديون أقل البلدان نمواً ؛ وقد نفذت ذلك بالفعل حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية . فهي منذ سنوات لا تقدم المساعدة الإنمائية لتلك البلدان إلا في شكل منح .

ويقوم العديد من البلدان النامية بإصلاحات جذرية ومؤلمة لكي تعيد تشكيل هيكلها الاقتصادية ، وهي بالتالي تسهم إسهاما كبيرا في استقرار الاقتصاد العالمي . وينبغي أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى استعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب .

ويمكن أن يزيد رخاء جميع البلدان عن طريق التبادل الحر للسلع والخدمات . ولهذا فمن المهم أن تنجح جولة أوروغواي نجاحا كاملا . لكن هذا يتطلب جهودا وتنازلات كبيرة معظمها في مجالات حساسة بالنسبة للدول الصناعية . ويجب على كل البلدان أن تقاوم إغراءات النزعة الحمائية . فإضعاف البلدان هي التي تكون دائما أشد البلدان تضررا من عواقب الحمائية . والمبادئ الأساسية للتفكير الجديد - الانفتاح بدلا من العزلة ، والتعاون بدلا من المواجهة - يجب أن تنطبق بدورها على التجارة الدولية . وقد أكد مؤتمر أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد هذا التفكير الجديد وأبرز الوعي المتنامي بالتكافل العالمي .

وقد أصبح من المطلوب اليوم التوفيق بين العوامل الاقتصادية والعوامل البيئية ، وبدأت المقاومة المتزايدة لتدمير الموارد الطبيعية للحياة . فليست هناك أمة لا تتأثر ، ولا هناك أمة لا تتحمل المسؤولية . وزيادة درجة الحرارة الشاملة ، وتدمير طبقة الأوزون ، والتصحر ، وتلويث التربة والهواء والمياه عن طريق الملوثات

والنفايات وتقليص الغابات ، كلها تهدد الحياة على كوكبنا . فليس لدينا سوى أرض واحدة ، ولقد عهدُ بها إلينا ، ويجب أن تبقى قابلة للسكنى لكل الأجيال المقبلة . وواجب الإنسانية في الحفاظ على السلم يتضمن إقامة السلام مع الطبيعة . وقد اتُخذت الخطوات الأولى بالفعل من خلال عقد اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال ، والاتفاقية الخاصة بالنفايات الضارة واتفاقية مكافحة التلوث البحري . وهذه الاتفاقيات يجب أن تطبق الآن على نطاق العالم كله ، وأن تعزز وتحسن على نحو مستمر حتى تشمل كل الملوثات المعروفة . ولا بد من العمل بقوة لإبرام اتفاقية المناخ العالمي والتدابير الخاصة بإنقاذ الغابات . كما أن حماية غابات الأمطار الاستوائية مسألة لا بد أن تتعهد بها الأمم المتحدة . ويجب على المنظمة أن ترعى وتنسق جهود المجتمع الدولي في مجال حماية البيئة . وينبغي أن تتقرر الحدود والمستويات الملزمة ، ولا بد من الوفاء بالمواعيد النهائية المتفق عليها .

ستبذل حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية قصارى جهدها لدعم جميع الأنشطة البيئية التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وبخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي سيتقرر عقده في هذه الدورة للجمعية العامة . وينطبق هذا أيضا على العقد الدولي لمنع الكوارث الطبيعية . وقد بذلت الحكومة الاتحادية جهودا كبرى لحماية الموارد الطبيعية ؛ وسوف تسهم في عمل الأمم المتحدة بخبرة بلد لديه وعي بيئي قوي ، وملتزم بمعايير عالية في مجال الحماية البيئية ، ويتمتع بمعرفة علمية وتكنولوجية متقدمة .

إن الدول الصناعية لا بد أن تقدم اسهاما خاصا من خلال نقل التكنولوجيا السليمة ايكولوجيا ، والدعم المالي للمشروعات البيئية في البلدان النامية . ولا بد أن نزيد من مسؤولية الأمم المتحدة عن المسائل البيئية ، وأن نطور أجهزتها المختصة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأن نوسع نطاق سلطاتها ، ونوفر لها - بصفة خاصة - مزيدا من الاعتمادات .

لن تتوصل الأمم الى روح جديدة للتعایش إلا اذا اعترفت كل منها بخصائص الأمم الأخرى ومنجزاتها الثقافية واحترمتها . إن الوعي بالتكافل في المسائل المتعلقة بهقائنا لا بد أن يقتترن باحترام غير مشروط لكرامة كل أمة ومنجزاتها . والحوار الثقافي العالمي ينبغي أن يحافظ على الهوية الثقافية لجميع الأمم . وهذا يقتضي أن يكون التبادل على قدم المساواة ، ومن خلال الأخذ والعطاء .

إن هيبة الأمم المتحدة تتعزز بفضل روح التعایش الجديدة والوعي بالحاجة الى الأخذ بسياسات محلية عالمية التوجه . وقد نجم ذلك ، ضمن جملة أمور ، عن التفاهم المتنامي بين الشرق والغرب . كما أن التيار الجديد الذي تسير فيه العلاقات الدولية سيمكّن الأمم المتحدة من القيام بالدور الذي قصد مؤسسوها أن تقوم به بعد خبـرات الحرب العالمية الثانية الاليمة .

لم يعد بوسعنا بعد الآن أن نتحمل المواجهات والانانية الوطنية ، لأن العقاب سيكون فناءنا . لا بد أن تتطور الأمم المتحدة الى مجتمع عالمي من الدول والشعوب يتمكن فيه الجميع من التعبير عن آرائهم بحرية وصراحة ، ولا تسود فيه حقوق الأقوى ؛

وهي ، بالفعل . منظمة تمثل لجميع الافراد والامم رمزا لنظام دولي جديد أساسه حقوق الإنسان وحق تقرير المصير والحوار والتعاون . إننا مطالبون بإقامة السلام بين الافراد ، وبين الأمم . مطالبون بإقامة السلام بين الإنسان والطبيعة . أما حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وحق الأمم في تقرير المصير فلا بد أن تكون الأساس المتين الذي تقوم عليه أعمالنا .

السيد ميچور (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي بداية أن أضيف تهانئي الى التهائن التي وجهت اليكم من قبل على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . إن أول بلد عشت وعملت فيه خارج بلادي كانت نيجيريا - في مدينة جوس التي انتم منها . إنني أكن لذلك البلد ومواطنيه مشاعرا عظيمة . وأتمنى لكم كل نجاح في رئاستكم .

أود أيضا أن أشكر الرئيس السابق السيد دانتي كابوتو ، وأن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام في السنة الماضية .

في مثل هذا الشهر منذ خمسين عاما اندلعت الحرب في أوروبا ثم امتدت الى جميع أنحاء العالم ، ومات فيها خمسة وخمسون مليون نسمة . ومنذ ذلك الوقت ، تغيرت ساحة العلاقات الدولية تغيرا عميقا . فقد أوجت تلك الحرب بفكرة إنشاء هذه المنظمة ، وكانت الأمم المتحدة التي خرجت من رحم الحرب أفضل اطار صممه أسلافنا للقانون والنظام والسلم . كانت الآمال آنذاك عريضة . لكنها لم تدم . فالانقسامات بدأت تتكشف بين نصفي أوروبا حتى أثناء انعقاد الجمعية العامة في لندن للمرة الاولى . وشعوب الشرق التي دخلت بلادي الحرب بسببها وجدت أن النصر كبدّها ثمنا فادحا . فقد كسبت السلام ، لكنها خسرت حريتها ، اذ فرض تقسيم أوروبا وضياع الحرية استقطابا على الشؤون العالمية أفسد السياسات الدولية طوال ٤٠ عاما . واليوم ، يذهلني ذلك التناقض الهائل والمشجع بين وقتنا هذا وتلك الاوقات . بل أعتقد أن الشعور بالامل وتوافر الفرص في الشؤون العالمية أصبح اليوم أعظم من أي وقت مضى منذ عقدت هذه الجمعية للمرة الاولى في مدينتي لندن .

لقد تجددت آمال الايام الخوالي ، وأصبحت الايديولوجيات أقل فعالية ؛ وأصبح من غير المجدي أن نتكلم عن الشرق والغرب أو الشمال والجنوب أو العالم الاول أو

الثاني أو الثالث أو حتى الرابع . وبدلاً من ذلك بات من الأجدي أن نتكلم عن عالم تتبادل أممه الحقوق والمسؤوليات والالتزامات . هناك عالم واحد فقط نتقاسمه جميعاً ، ولا بد أن نجعله أفضل ما يكون . واليوم ، قد تحولت الى واقع فرص الأمم المتحدة للاستفادة من ذلك الإطار الرفيع من القانون والنظام والسلم الذي تكلمت عنه . لكن هناك مشاكل جديدة لا بد أن نواجهها معاً . لقد انتقلنا من الحرب الباردة الى ارتفاع حرارة الكوكب .

إن الأفكار والمواقف الجديدة تغير وجه الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية . وإنني أتفق مع السيد شفاردنادزي الذي قال إن نجاح البرسترويكا يخدم مصالحنا جميعاً .

إن الحرية ذاتها تتأكد من جديد في بولندا وهنغاريا . وتدفع بآلاف الألمان من الشرق الى الغرب . إن الحرب الباردة تنتهي حيث بدأت . حتى حائط برلين لا يمكن أن يوقف الهجرة الجماعية لأناس يبحثون عن حياة جديدة في كنف الحرية . ولا أعتقد أن هناك من يشك في أننا ما زلنا في بداية عملية طويلة ومضنية . فمن الضروري إذن أن يتحلى الجميع بالصبر وحسن النية .

بالأمس ، عرض السيد شفاردنادزي وجهة نظر سوفياتية لها حجيتها عن الأحداث التي جرت مؤخراً في بولندا . واني أرحب بملاحظاته ترحيباً حاراً ، وآمل - بل وأعتقد - أنه بقوله ذلك يدفن والى الأبد ما يسمى بعقيدة برجنيف التي استخدمت لتبرير غزو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ . وبما أن الحرية لم تعد في نظر البعض تهديداً ، فهناك فرصة حقيقية لبناء أوروبا جديدة .

إن الأولوية العليا للعلاقات بين الشرق والغرب يجب أن تكون دعم عملية الإصلاح الجارية الآن وتشجيعها ، لأن ذلك من شأنه أن يعزز الثقة . ومن الأمور الأساسية وجود نهج منسق ينطوي على دعم اقتصادي ملموس . وقد أوضحت المجموعة الأوروبية استعدادها للقيام بدورها كاملاً ، بتدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل على السواء - فالأمر يتطلب الاثنين معاً . والتحدي الذي يواجهنا هو أن نعجل ، بالاشتراك مع الآخرين ، على إيجاد تجمع لأوروبا يقف جنباً الى جنب مع المجتمع في أوروبا .

إن الهدف هو جعل أوروبا قارة سلم ورفاهية وحرية ، يصبح لممطلحي الشرق والغرب فيها مدلول جغرافي لا مدلول سياسي - أي جعل أوروبا قارة بلا انقسامات مفروضة ، تتمتع شعوبها بالحرية في تقرير مستقبلها .

إن زيادة الثقة ستساعد عملية تحديد الأسلحة . وتحقيق النجاح في هذا المجال له الأولوية . طوال السنوات الأربعين الماضية ، حافظ حلف شمال الأطلسي بتمميم على السلم في أوروبا . وهو ينتهز الآن فرصا جديدة لتعزيز ذلك السلام . فقد طرحت بلدان حلف شمال الأطلسي اقتراحات ذات آثار واسعة بشأن التسلح التقليدي . وهدفها في ذلك واضح . وهو : أمن معزز على مستويات من القوات متكافئة وأدنى في أوروبا ، وسلام أكبر بتكلفة أقل . وهذه صفقة مفزية للجميع .

من دواعي التشجيع لنا الخطوات التي اتفق عليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإحراز تقدم أسرع صوب التوصل الى اتفاق مبكر بشأن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية "ستارت" . فالخض المقترح بنسبة ٥٠ في المائة في ترساناتهما النووية سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين .

واذ نعمل أيضا على فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية ، فإنني أرحب ترحيبا حارا بالاقتراحات التي طرحها الرئيس بوش يوم الاثنين وبالإستجابة السوفياتية الإيجابية لها . إن خفض المخزونات الأمريكية والسوفياتية قبل إبرام اتفاقية ، سيكون له أثر كبير على طمأنة البلدان غير الحائزة للأسلحة الكيميائية . وسيقضي أيضا على مبررات تمسك بلدان أخرى بمخزوناتها . وعن طريق خطوات عملية كهذه ، يمكن للحكومات أن تعرب عن عزمها بأفضل طريقة ممكنة على التخلص من تلك الأسلحة الرهيبة . لقد تخلت بلادي عن أسلحتها الكيميائية منذ ثلاثين عاما . ونحن نتطلع الى أن تقدم البلدان الأخرى على القضاء على أسلحتها المماثلة .

ينبغي لنا أن نبحث أيضا عن طريقة لإعطاء مزيد من الزخم والتركيز لمفاوضات جنيف بشأن الأسلحة الكيميائية . واليوم ، اقترح طريقة للقيام بهذا : فلننتقل من النمط الحالي للمفاوضات على فترات متقطعة الى اجتماعات على مدار السنة ، على نحو ما يحدث فعلا في مجالات أخرى من تحديد الأسلحة .

ومن دواعي التشجيع لنا أيضا التقدم المحرز لتسوية المنازعات الاقليمية في أجزاء مختلفة من العالم . ففي ناميبيا ، أوضح المجتمع الدولي - ولا سيما الأمم المتحدة - ما يمكن للتعاون أن يحققه . إن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) صدر منذ أكثر من عشر سنوات ، لكن مبادئه ظلت صالحة . وهذا بدوره فتح الطريق أمام استقلال ناميبيا .

إن عملية استقلال ناميبيا هي المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة والأمين العام شخصيا . ومنذ اجتماعنا في العام الماضي ، أحرز تقدم كبير نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة . والآن ، حيث يقترب موعد اجراء الانتخابات الناميبية ، من الحيوي بالنسبة الينا جميعا أن نقدم تأييدنا الكامل للأمين العام وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ويجب على جميع الأطراف أن تبدي ضبط النفس ، ولا سيما في وجه أعمال الاستفزاز ، كمقتل انطون لوبوفسكي مؤخرا . إن العنف والتخويف لن يخرجا إلا من يرغب في حرمان ناميبيا من حريتها .

لكن ناميبيا ستحتاج الى المساعدة بعد الاستقلال أيضا . وسوف تضطلع بريطانيا بدور كامل في ذلك الجهد . وفي اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المقرر عقده في الشهر القادم ، سننظر أيضا في المساعدة التي يمكن أن يقدمها الكمنولث . وإنني آمل أن تحتل ناميبيا المستقلة الحرة في العام المقبل مكانها في الجمعية . وأيضا - وأنا على يقين من ذلك - بوصفها عضوا جديدا يلقي الترحيب في الكمنولث .

إن القتال لا يزال مستمرا في أنغولا وفي موزامبيق ، لكن هناك الآن بعض التحرك نحو السلم في كلا البلدين . وإنني أحث كلا الجانبين في أنغولا على الإبقاء على وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات استنادا الى الاساس المشترك الذي وضع في شهر حزيران/يونيه .

ومن جانبنا ، سنواصل تقديم تأييدنا التام لجهود الرئيس تشيسانو لتحقيق تسوية سلمية مع "رينامو" . وندعو حكومة جنوب افريقيا الجديدة الى تأييد تلك الجهود بتنفيذ اتفاق "نكوماتي" نصا وروحا . وهذا يعني ضمان التأكد من أنه ما من دعم - ما من دعم - تقدمه جنوب افريقيا "لرينامو" .

لا تزال جنوب افريقيا مفتاح احلال الاستقرار الدائم في تلك المنطقة . في الانتخابات التي أجريت مؤخرا ، صوت ٧٠ في المائة من الاقلية البيضاء الناخبة لصالح اجراء تغيير . ومائة في المائة من السكان السود ، المحرومين من حق التصويت يطالبون باجراء التغيير على نحو عاجل . وقد قام السيد دي كليرك بحملته انطلاقا من برنامج اصلاح . وأخذ على عاتقه العمل من أجل جنوب افريقيا جديدة ، يمثل فيها الشعب كله وبالكامل . وأصدر اعلان نوايا واضحا . فهناك الآن مهمة واضحة . ويجب أن يوضع كل من الإعلان والمهمة موضع التنفيذ .

إنني موقن من شيء واحد . إن الفصل العنصري لا يمكنه أن يبقى ولا يستحق أن يبقى . فهو شيء لا يمكن التسامح بشأنه أو الصبر عليه . إنه شيء تنبغي معارضته باستمرار وبطريقة شاملة .

لكن الحل ليس في العنف ولا في فرض العقوبات الاقتصادية . اذ يجب أن تجري موازنة امكانية احداث التغيير مقابل اليقين من المصاعب الفورية التي ستلقى على عواتق السكان السود الذين تسهم قوتهم الاقتصادية المتنامية بالفعل في القضاء على الفصل العنصري .

لا . إن الرد على الفصل العنصري هو ممارسة ضغط سياسي لا هوادة فيه على جنوب افريقيا لإصلاح نفسها . والسياسة الرشيدة تكمن في مساعدة ودعم ضحايا الفصل العنصري الابرياء في داخل جنوب افريقيا - من السجناء السياسيين وسكان المدن على حد سواء . وهي تكمن أيضا في دعم اقتصادات الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، ومساعدتها على الدفاع عن نفسها ضد محاولات زعزعة الاستقرار . عمل ايجابي ؛ عمل بناء ؛ عمل يظل سجل بريطانيا فيما يخصه سجلا لا يفوقه أي سجل آخر .

إن العديد من الرجال والنساء البواسل في جنوب افريقيا يكافحون سلمييا وباستمرار ضد الفصل العنصري . واذ أخص بالذكر هيلين سوزمان ، فذلك لانها ، على مدى أربعين عاما ، وبمفردها تقريبا في برلمان جنوب افريقيا ، وغالبا في وجه التهديدات والتخويف ، كافحت من أجل الحرية . إنها في لندن اليوم . ويسرني أن أخبر الجمعية

بأنها ستكرّم من قبل صاحبة الجلالة الملكة بمنحها إحدى أعلى جوائزنا لكل ما قامت به في الحملة من أجل العدالة . وباسمها ستمول بريطانيا مشروعاً جديداً لتقديم الزمالات بما يمل قريباً بعدد الزمالات التي تقدم سنوياً لأبناء جنوب أفريقيا السود إلى ١٠٠٠ زمالة .

يجب على الحكومة الجديدة في جنوب أفريقيا أن تتحرك بسرعة ودون غموض للوفاء بالتزامها لإجراء إصلاحات جذرية . إن بناء مجتمع جديد عادل لا يمكن أن يتحقق في يوم وليلة . لكننا نعرف عن يقين ما ينبغي إحداشه . نريد أن نرى الإفراج عن المحتجزين ، ورفع حالة الطوارئ ، ووقف العنف ، وإجراء حوار مع الزعماء السود للنظر في التغييرات التي يجب القيام بها وفي تنفيذها .

وآمل أن تكون الأمم المتحدة على استعداد للاستجابة بالشكل المناسب لمؤشرات التغيير الواضحة والعملية ؛ لكن يجب أن تكون هناك مؤشرات على ذلك . وينبغي أن تكون هذه رسالتنا المشتركة إلى زعماء جنوب أفريقيا .

منذ اجتمعنا لآخر مرة ، اتخذت بلادي والأرجنتين خطوات هامة صوب إرساء علاقات أكثر تطبيعاً . وقد اتفق البلدان ، في سبيل تحقيق ذلك ، على إزالة مسألة السيادة على جزر فوكلاند جانباً . وفي أعقاب إجراء المحادثات الأولية التي أجريت هنا في شهر آب/أغسطس ، سيلتقي الطرفان مرة أخرى في مدريد ، في الشهر المقبل .

ونحن من جانبنا ، سنعمل بقوة على ضمان نجاح العملية التي بدأت الآن . ولن يكون الأمر سهلا ولا ينبغي أن تكون طموحاتنا عالية أو متعجلة أكثر من اللازم . إننا ندخل هذه المفاوضات على أمل التوصل الى اتفاق .

وفي الشرق الاوسط ، مر جيل تقريبا على القرارات التي تعتبر لب عملية السعي الى تحقيق السلم . وأضيف جيل جديد من اللاجئين ومن الشعب المطرود من دياره الى مأساة إنسانية .

في العام الماضي ، كان نبذ الإرهاب من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، واستعدادها للاعتراف بإسرائيل نقطتي تحول رئيسيتين ، وآمل أن تعترف إسرائيل بذلك ، ويعتبر اقتراح الحكومة الاسرائيلية بإجراء انتخابات في الاراضي المحتلة خطوة إيجابية أيضا . وآمل أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بذلك . وأود أن أشيد بجهود الرئيس مبارك في دفع هذه الافكار الى الامام . يجب أن تكون الانتخابات جزءاً من عملية تؤدي الى مفاوضات بشأن المركز النهائي على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونعتقد أن الإطار الافضل لهذه المفاوضات هو مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الامم المتحدة .

وفي لبنان ، شهدنا لعدة سنوات عملية تدمير الذات داخل الوطن . والآن يبدو أن هناك بصيصا من الامل . لقد رحبنا بجهود اللجنة الثلاثية التابعة لجامعة الدول العربية وأيدنا هذه الجهود ، لأنها تقدم جسرا نحو السلام . ونأمل أن تعبر جميع الاطراف المعنية في لبنان هذا الجسر .

ويتعرض الرهائن في لبنان لتهديد خاص . منهم ضحايا شكل بغيض من أشكال الإبتزاز يتهدد المجتمع الدولي بأكمله .

ومن الصعب أن نقدر معاناة هؤلاء الرهائن على الرغم من أنني شاهدت معاناة بعض أسرهم ورأيت أيضا شجاعتهم وتصميمهم الهائلين . لقد احتجز جون مكارشي وتيري وايت وجاكي مان وهم ثلاثة رهائن بريطانيون ، ما يزيد على ألفي يوم . يجب أن نضع هؤلاء الرهائن وغيرهم من الرهائن الآخرين نصب أعين الرأي العام على نحو دائم . يجب

ألاً ننسأهم أو نتفأفل عنهم . وبيب أن نبذل كل بب من أجل الإفراج غير المشروط عنهم . وهناك بلاد لها نفوذ وتأثير على مختطفي الرهائن وبيب أن تستخدم هذه البلدان نفوذها دون إبطاء لضمان الإفراج الآمن عن الرهائن . إن الإرهاب الذي تمارسه الدولة لم يعد مقبولا سواء تم عن طريق الوسطاء أو جرى الاضطلاع به على نحو مباشر . وقد حآن الوقت لإعادة الرهائن إلى أسرهم وبينبفي أن يكون هذا الطلب هو رسالة توجهها الجمعية العامة .

هناك نقطة أخرى نريد أن نوضحها . بيب ألاً نرفض لابتناز الارهابيين . وقد عزز قرار مجلس الأمن بشأن الإرهاب الذي اتخذ في تموز/يوليه من العام الماضي سلطة هذه المنظمة في توجيه تلك الرسالة .

بيب أن نعمل من أجل الاعتماد الواسع لتدابير مضادة محددة . وتسعى المملكة المتحدة وتشيكوسلوفاكيا بعد التفجير المروع للرحلة ١٠٣ لطائرة شركة بان آم إلى وضع اتفاق دولي بشأن تسجيل المتفجرات .

من الطبيعي أننا جميعا نهتم بالصراعات والتوترات التي تقوم بين البلاد أو في داخلها . وبالأمس ذكر زميلنا السيد رولاند ديماس بالنيابة عن بلدان المجموعة الأوروبية عدة أمثلة . ولكنني سأشير إلى مثال واحد ، هو بورما حيث توجد حاجة ملحة إلى استعادة حقوق الإنسان والديمقراطية عن طريق إجراء انتخابات حرة .

لقد صدم الملايين في جميع أنحاء العالم في أوائل هذا العام عندما رأوا القوات الصينية تقتل وتجرح مواطنيها بناء على أوامر من حكومتها .

بيد أن التدابير التي اتخذناها رداً على هذه الأحداث لا تستهدف عزل الصين . فنحن نأمل أن تعود الصين إلى الإصلاح الحقيقي وأن تملح الضرر الذي لحق بعلاقاتها الدولية . فلا يمكن لاية حكومة أن تعيش إلى الأبد بقمع المعارضة السلمية .

إن هونغ كونغ ستعود إلى الصين في عام ١٩٩٧ بموجب معاهدة ، وبموجب معاهدة أيضا ستحتفظ هونغ كونغ بحرياتها التقليدية وأسلوبها في الحياة . وتلك المعاهدة ، وهي الإعلان الصيني البريطاني المشترك لعام ١٩٨٤ ملزمة . وقد سجلتها بريطانيا والصين على هذا النحو في الأمم المتحدة .

إنني أرحب دون تحفظ بإعادة التأكيد من جانب الصين على الالتزام بالبيان المشترك ، وبريطانيا بالمثل ملتزمة به على نحو قاطع وباخلاص . ولكن يجب أن يتحول التزامنا المشترك الى أعمال ، وشعب هونغ كونغ يحتاج الى تأكيدات عملية جديدة من جانب الصين ، حتى يشعر بالأمان في المستقبل سواء حتى عام ١٩٩٧ أو فيما بعده .

إن هونغ كونغ مرنة التكيف ، وما فتئ اقتصادها يزدهر . ولكن الامر يحتاج الى وقت طويل وإلى أعصاب هادئة ويحتاج قبل كل شيء الى موقف داعم واضح حتى تستعيد هونغ كونغ ثقتها في مستقبلها .

وستستمر بريطانيا من جانبها بقوة في تمثيل شعب هونغ كونغ في مناقشاتنا مع الصين . كما أننا نعتزم تقديم تدابير ملموسة لإعادة الطمأنينة الى شعب الاقليم بشأن مستقبله . وتتضمن هذه التدابير : تقديم مشروع قانون الحقوق في وقت مبكر ، وتطوير الحكومة حتى تكون أكثر تمثيلاً للشعب ، ووضع اتفاقية لتشجيع الافراد الذين يعتبر وجودهم ضروريا لاستقرار هونغ كونغ ورخائها في المستقبل ، على البقاء هناك ، وذلك بمنحهم ضمانات بإعادة توطينهم في بريطانيا إذا ما رغبوا في ذلك . إن هذه التدابير لا تستهدف سلب هونغ كونغ من شعبها ولكن إعطاء هذا الشعب الثقة والامل للبقاء في هونغ كونغ .

إن توفير الثقة والنجاح المستمرين لهونغ كونغ ، يعتبر في صالح المجتمع الدولي كله . وفي مقابل ذلك تحتاج هونغ كونغ الى التفهم والتأييد الدوليين . لقد اعترفت القمة الاقتصادية في باريس بذلك وآمل أن تعترف به هذه الجمعية أيضا .

إن التفهم والدعم الدوليين مطلوبان أيضا لمواجهة المشكلة المستعصية للاجئين القوارب الغييتناميين .

إن الخروج المستمر من فييت نام يفرض عبئاً لا يمكن تحمله على أماكن اللجوء الاولى في المنطقة ويوجد في هونغ كونغ وحدها أكثر من ٥٦ ٠٠٠ من لاجئي القوارب يعيشون في مخيماتها . وقد وصل إليها هذا العام أكثر من ٣٢ ٠٠٠ شخص آخر .

غير أن الحقيقة المؤسفة هي أن معظم هؤلاء الافراد ليس لهم ديار يلجأون إليها خارج بلدهم . إنهم ليسوا لاجئين سياسيين ، ووفقا للمعايير التي وضعتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين فإنهم تركوا فييت نام لأسباب اقتصادية وليس بسبب الضغط السياسي .

وفي حزيران/يونيه وافق المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية الذي عقد في جنيف على ما يلي :

"ينبغي للأشخاص الذين عقدوا العزم على ألا يكونوا لاجئين ، أن يعودوا الى بلادهم الأصلية وذلك وفقا للممارسات الدولية التي توضح مسؤولية الدول تجاه رعاياها" .

هذه هي الإجابة الوحيدة . ولكن للأسف لا مكان لهؤلاء الأشخاص في هونغ كونغ . وليس هناك أمل في أن يجدوا لهم مكانا في أي بلد جديد . والحالة القائمة لا يمكن أن تستمر . ويعرف المجتمع الدولي أنه لا يمكن أن نترك هذه المشكلة لهونغ كونغ آملين أنها ستتكيف مع المشكلة بشكل أو بآخر . فلا يمكن لهونغ كونغ أن تتكيف مع هذه المشكلة . لقد فعل شعب هونغ كونغ وحكومته كل ما يستطيعان وأقاما ١٥ مخيما ، وفرا الغذاء والملابس والمدارس واستنفذا حدود قدرتهما على المساعدة .

وبالنسبة لـنازحي القوارب من اللاجئين الحقيقيين هناك محاولات لتوطينهم في بلدان العالم المختلفة . وهذا هو ما ينبغي أن يكون . ولكن بالنسبة لـنازحي القوارب من غير اللاجئين ، ففي نهاية المطاف لا يمكن أن يكون لهم سوى موطن واحد هو وطنهم الأصلي . وحتى الآن فإن القليلين منهم أدركوا هذه الحقيقة وعادوا طواعية . ونحن نتطلع إلى أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتكثيف جهودها في توعية غير اللاجئين عملاً على أن يدرك الكثيرون منهم أنه ليس لهم مستقبل خارج بلدهم الأصلي .

وفي منتصف تشرين الثاني/أكتوبر ، سيستعرض المجتمع الدولي التطورات التي حصلت منذ مؤتمر جنيف . وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو الموافقة على برنامج لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم في إطار المساعي الحميدة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وينبغي أن يتضمن هذا عودة جميع الأشخاص من غير اللاجئين الحقيقيين على نحو مرحلي منظم وفي ظل الرقابة وانضمامهم من جديد إلى بلدانهم في أمان وكرامة . ولتحقيق ذلك ، ينبغي أن تفضّل فييت نام بالمسؤولية الكاملة عن رعاياها وتتعاون في البرنامج . وسنعمل بإخلاص مع السلطات الغييتنامية تحقيقاً لهذا الغرض .

إن العالم الذي ترعرع فيه الكثيرون منا انتابته ذكريات الحرب وطفى عليه تهديد الدمار النووي . ومع ذلك فإنه بالنسبة للكثيرين منا كان عالماً أكثر براءة من عالمنا المعاصر . إن آباءنا لم يعيشوا في خوف من أن يتعرض أبنائهم لتهديد المخدرات المميتة . إننا نحن الآباء اليوم لا يمكننا أن ننعم براحة البال هذه .

لهذا أصبحت بلدة مديين الآن اسماً مألوفاً في جميع أنحاء العالم . ولهذا السبب فإن معركة كولومبيا ضد المخدرات هي معركة لمالحننا جميعاً . إن سطوة تجار المخدرات تتجاوز حدودهم الوطنية . وهي تتطلب رداً دولياً .

ويمكنني أن أعلن اليوم أن حكومتي ، بعد مناقشات مع السلطات الكولومبية ، وافقت على برنامج هام لتقديم المساعدة لكولومبيا . وهو يستند إلى تجربتنا في مكافحة الإرهاب . ويشمل تقديم معدات الاتصالات وغيرها من المعدات والمساعدة الفنية وتدريب المسؤولين الكولومبيين المشتركين في حملة مكافحة المخدرات .

ومع ذلك فإن من الحيوي بذل جهود مكثفة لخفض الطلب في البلدان المستهلكة ، حتى يفقد المتجرون في البؤس البشري زبائنهم . وسوف تستضيف بريطانيا ، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ، مؤتمرا دوليا كبيرا في لندن في شهر نيسان/ابريل المقبل للتصدي لمشاكل تخفيض الطلب والكوكايين .

وتقدم الأمم المتحدة إسهاما هاما في الجهود الدولية لمكافحة خطر المخدرات . ولكن ينبغي علينا جميعا أن نبذل المزيد . فينبغي لجميع الدول المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الاتجار في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية . وستقوم بريطانيا بذلك ، كما وقعت حتى الآن تسعة اتفاقات مع البلدان الأخرى لتتبع أصول تجار المخدرات ومصادرتها .

كما أن العالم الذي نشأ فيه الكثيرون منا كان عالما أكثر جهلا . فعندئذ لم تكن هناك سوى قلة قليلة تدرك سرعة تأثير البيئة التي تعتمد عليها الحياة . ولكن في الوقت الحاضر ، إذا كانت هناك مسألة واحدة ينبغي أن توحيد الأمم ، فهي هذه المسألة . وللتصدي لهذا التحدي العالمي نحتاج إلى مؤسسات دولية أكثر قوة كما نحتاج إلى أولويات أكثر وضوحا .

ولهذا السبب زادت بريطانيا من تبرعها المالي إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأكثر من الضعف . ولهذا السبب أيضا طالبت بريطانيا في شهر أيار/مايو بالتفاوض المبكر حول اتفاقية دولية بشأن التغيير المناخي . ولهذا فإن بريطانيا نشطة في المساعدة على حماية الغابات الاستوائية التي زاد كثيرا فهم أهميتها بالنسبة للمناخ والموارد .

إن أولويات الحفاظ على البيئة ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع أولويات التنمية والنمو الاقتصادي . ينبغي إيجاد توازن في هذا الشأن . وينبغي أن تكون فلسفتنا هي التنمية القابلة للاستمرار ، التنمية التي تفيد البشر وتحمي بيئتهم .

إن المشاركة أصبحت شعارا جديدا للعلاقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وأولويات تلك المشاركة واضحة . فأولا يتعين على البلدان النامية ذاتها

أن تنتهج سياسات اقتصادية سليمة . بيد أن المعونة الإنمائية تلعب دورا هاما . ومن المهم أيضا قيام البلدان الدائنة بتخفيف عبء الدين على البلدان التي تتوخى الإصلاح وخاصة على البلدان الأكثر فقرا . وينبغي أن تظل التجارة الدولية حرة كما ينبغي احتواء التضخم لمساعدة النمو . وستواصل بريطانيا العمل لإحراز تقدم في هذه المجالات .

لقد أظهرت التجربة أن التركيز القوي على المسائل الأساسية واحدة فواحدة نهج أفضل من البحث عن حلول عالمية معمة .

ويواجه المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة هي أدواته المختارة ، سلسلة هائلة من التحديات . بيد أن هذه التحديات تقابلها فرص . إن المهام المطلوبة من الأمم المتحدة تتزايد . بيد أن مكانتها تتزايد أيضا . كما تتزايد هيبتها . ويتزايد أيضا مدى اشتراكها في مجالات جديدة .

ومن المطمئن ونحن نستذكر الصراع الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة ، أن نجد المنظمة تطور دورها بنجاح كبير في الوقت الحاضر . وما زال في الإمكان تحسين العملية عن طريق الدعم المستمر من جانب الدول الأعضاء . وسوف نستفيد من هذا جميعا . لأنه ، على حد قول رئيس الوزراء البريطاني في أول دورة للجمعية العامة : "إن الأمم المتحدة في واقع الأمر ملتقى جميع الشعوب في جميع البلدان والقارات . وهي ليست "هم" بل "نحن" ، كلنا جميعا ، الذين نسعى ، باعتبارنا مواطنين في العالم ، إلى السلم والأمن لصالح البشرية ."

وهذا ما نفعله الآن ، ولو بعد حين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن أذكر جميع الممثلين بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بحظر ممارسة التعبير عن التهاني في قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الكلمات . وللأسف ، فإن أعمالنا تعطلت في عدة مناسبات خلال المناقشة العامة ، بسبب اصطفااف الوفود لتهنئة المتكلمين . وأناشد جميع الوفود التفضل بتقبل التهاني

والتعبير عنها في البهو الغربي إلى الشمال من مقعدي ، وراء مقاعد المراقبين ، أو القيام بالترتيبات التي يقتضيها الامر عن طريق مكتب البروتوكول .

وأود أن أضيف بقوة أنني أعتزم العمل على تنفيذ القرار بدقة ، توخيًا للعدالة بين جميع الوفود . وأود أن أناشد جميع المندوبين التعاون في تنفيذ هذا القرار الصريح الذي اتخذته الجمعية العامة .

السيد بنهيرو (البرتغال) (الكلمة بالبرتغالية ، والترجمة الشفوية

على النص الإنكليزي المقدم من الوفد) : اسمحوا لي أن أهنئكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة الجمعية العامة . ويسرني ، بالنيابة عن بلدي وبالأصالة عن نفسي ، أن أعبر عن شقتنا في قدرتكم على الاضطلاع بالمهام الهامة المناطة بكم .

كما أتقدم لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة ، السيد دانتي كابوتو ، بامتناننا العميق على الأسلوب المثالي الذي اضطلع به بمهامه الصعبة .
وفضلا عن ذلك أود أن أعبر عن التقدير الخاص للأمين العام على جهوده الدؤوبة التي يبذلها خدمة لأهداف الأمم المتحدة .

تحدث أمس زميلي وزير خارجية فرنسا باسم المجموعة الأوروبية وعدد بعناية الموضوعات الأساسية التي ستناقش هنا وموقف المجموعة من هذه القضايا . وهذه مواقف تشترك فيها بلادي بالطبع ، مع مراعاة أي اعتبارات خاصة تنشأ من روابطنا الخاصة مع بقية البلدان والقارات - وهي روابط تشكل جزءا هاما من هويتنا الوطنية وقد أسهمت على نحو بناء في المواقف التي اتخذتها المجموعة أمام العالم .

ووعي البرتغال بماضيها ، قد جعلها على الدوام منشغلة بالقضايا الكبيرة التي لا تهم فقط علاقات الشرق والغرب ، وإنما أيضا العلاقات القائمة بين الشمال والجنوب . إن كل الذين يدافعون مثلنا عن مبادئ الديمقراطية ، والحرية وحقوق الإنسان ، يجب أن يتابعوا العمل من أجل مناخ أفضل من التضامن بين البشر والأمم .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكر الاقتراح المقدم من رئيس وزراء البرتغال في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أيار/مايو ١٩٨٨ ، بخصوص انشاء مركز دولي للتكافل والتضامن في لشبونة . وهذا المركز الذي يغطي موضوعات ومناطق متنوعة ، ويتمتع بهيكل مرن ، سوف يظطلع بدور هام في تبادل الافكار والمشاريع ؛ وسوف يكون مكانا للاجتماع والدرس ، لذا فإنه سيعمل على تعزيز التفاهم والوعي المشترك للمشاكل والخبرات بين شعوب الشمال والجنوب . إن نشاط البرتغال في هذا القطاع ليس قاصرا على دعم مركز كهذا ، فمن خلال مشاركتنا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الذي انتخبنا فيه مؤخرا ، فإننا سنكرس أنفسنا كلية لأنشطة هذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة .

لقد أكد التاريخ وجود علاقة خاصة بين البرتغال والبلدان الناطقة بالبرتغالية ، والتي تشتمل اليوم على ٢٠٠ مليون انسان يتوزعون في زوايا العالم الأربع .

إن تعاوننا ليس قاصرا فقط على اللغة : بل يشمل قطاعات عديدة مختلفة من الأنشطة تشكل شبكة واسعة من العلاقات المتبادلة بين الشعوب والثقافات . ودون الرغبة أبدا في انتحال دور الناطق الرسمي لاية دولة أخرى ، فإننا نحترم مصالحهم

واهتماماتهم ، والاشارة إلى تلك الدول عندما يكون ذلك مناسباً ، ضمن المجموعات الاقتصادية والجغرافية التي تنتمي إليها البرتغال .

أود الآن أن أتطرق إلى الوضع في مناطق مختلفة ، بدءاً بأفريقيا .

بالرغم من التغيرات السياسية الايجابية في الصراعات الإقليمية ، فإن مشكلات هيكلية مهمة ما تزال قائمة ، ويجب أن يتطرق إليها المجتمع الدولي . إن مشكلة المديونية الخارجية ذات أهمية خاصة . وتضم البرتغال جهودها إلى جميع الجهود المبذولة على أساس شئائي أو تعددي بهدف تخفيف العبء الفظيع للديون التي تنوء بها الدول المدينة ، أي ، سداد الديون وخدمة الديون على القروض الخارجية . وفي هذا السياق ، فإننا نتابع باهتمام خاص أنشطة برنامج الأمم المتحدة الخاص بأفريقيا .

شمة مشكلة خطيرة أخرى تتعلق باللاجئين والمشردين والآن ومع ظهور آفاق جديدة للسلم في مناطق مختلفة من القارة ، فإن من واجب المجتمع الدولي الإسهام بنشاط من أجل الحل ، والتغلب على هذه المأساة التي تصيب ، في أفريقيا وحدها ، ملايين البشر* .

اليوم ، تمر أفريقيا بفترة توقعات وآمال عريضة . اسبحوا لي ، قبل أي شيء ، أن أحيي جهود شعب أنغولا للوصول إلى السلام الذي طالما تاق إليه . لقد كان الطريق إلى الاستقلال طويلاً وصعباً ، ومن العدل أن نأمل الآن فسي أن يتمكن شعب أنغولا من إيجاد السبل للوصول إلى سلام دائم . آنشد فقط يتمكن أنغولا من التقدم على طريق إعادة البناء والتقدم والتنمية . لقد تابعنا بعناية واهتمام بالغين المحادثات الرباعية التي تمت خلال عام ١٩٨٨ . والروح البناءة التي سادت آنذاك قد تكللت بالنجاح بتوقيع الاتفاقات التاريخية التي تم التوصل إليها فسي برازاغيل ونيويورك . إن البرتغال تعي تماماً العلاقات التاريخية والثقافية التي تربطها بالشعب الأنغولي العظيم . لذلك ، نأمل أن تؤتي روح السلام ثمارها .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد أدوكي (الكونغو) .

ستكون العملية طويلة وصعبة ، فهي تتطلب مشاورة كبيرة ، وتسامحا ، وشجاعة ورؤيا بعيدة ، لكن الشعب الأنغولي سيعرف بالتأكيد كيف يضحى بما هو غير ضروري ، ويوحد جهوده لجعل المصالحة واقعا .

ومن ناحيتنا ، فإننا نستمر في بذل قصارى جهدنا لدعم كل الجهود الجارية . ويجدر هنا أن نحیی جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس موبوتو سيسي سيكو ، والتي ستعود بالنفع بدون شك على شعب أنغولا وأفريقيا والعالم .

وكذلك في موزامبيق ، تبذل الجهود لإنهاء حالة كانت مؤلمة جدا لشعبها وأدت إلى خسائر بشرية واقتصادية فادحة . إننا نشاطر حكومة موزامبيق وشعبها الآمال بشأن الطريق إلى إعادة البناء والسلام ستكون مفتوحة قريبا . إن شعب موزامبيق هو الذي يحدد المسار الذي يجب اتخاذه . إن البرتغال تتابع باهتمام بالغ الجهود المبذولة للتغلب على الخلافات التي تفصل بين شعب موزامبيق وأيضا الاسهامات المهمة للكنائس في ذلك البلد من أجل تحقيق المصالحة الوطنية . ومع ذلك ، لكي يكون هذا الحل دائما فإن من الضروري لجميع دول المنطقة وغيرها ممن لها ارتباطات بها ، أن تسعى بكـد لایجاد السبل للوصول إلى اجماع مغيـد يؤدي إلى السلام .

ومن ناحية أخرى ، نغهم أن حسم التوترات في جنوب أفريقيا يعتمد ، إلى درجة كبيرة ، على الموقف الذي تتخذه حكومة جنوب أفريقيا . ونأمل أن يستمر استكشاف سبل الحوار والتفاهم الإقليمي لایجاد مناخ من التعاون الضروري للتقدم والتنمية في الجنوب الأفريقي .

إن انجاز ذلك الهدف ، غير منفصل عن عملية التغيير في مجتمع جنوب أفريقيا ، وهو تغيير يجب أن يؤدي إلى إزالة الفصل العنصري وتأسيس ديمقراطية كاملة قائمة على أساس غير عنصري .

إن المجتمع الدولي يطالب بتغيير في حالة الاستقطاب الموجودة بين الغالبية السوداء والاقلية البيضاء ، وإنهاء تدابير الطوارئ السارية منذ ١٩٨٥ واطلاق سراح السجناء السياسيين ، بمن فيهم نيلسون مانديلا .

إن البرتغال تؤيد الحوار ، سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد الداخلي ، كسبيل لحل مشاكل هذه المنطقة . لقد عبرنا بشكل قاطع عن مشاعرنا بأن الضغوط السياسية والمالية والدبلوماسية ، إذا توافقت مع حوار مقنع ودقيق ، يمكن أن تعطي نتائج ايجابية وتؤدي إلى التحولات المتوخاة .

من ذلك المنظور تتابع بلدي باهتمام العملية التي ستؤدي قريباً إلى استقلال ناميبيا ، وستشارك بصفة مراقب في العملية الانتخابية . فمن أجل الوصول إلى التوازن المطلوب والتقدم في جنوب افريقيا كلها ، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يكون مستقبل دولة ناميبيا معتمداً على الاستقرار ، والتسامح ، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي .

إننا نتوقع من جميع المشاركين في العملية أن يقوموا بمهامهم بكل شرف . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في المنطقة إضافة إلى أعمال الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار ومساعديه ، التي تتميز بالكفاءة والمثابرة ، كل ذلك سيضمن نجاح هذه العملية .

هناك علاقة وطيدة تجمع البرتغال وأمريكا اللاتينية ، مستمدة من صلات تاريخية وثقافية ضاربة في القدم ، وخاصة تلك الصلات التي تجمعها مع شعب البرازيل العظيم الناطق بالبرتغالية .

لقد أعربنا عن تضامننا مع شعوب أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الديمقراطية . ولحسن الحظ فقد تم انتشار هذه المؤسسات اليوم ، بالرغم من الظروف المعاكسة التي أثرت على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي .

أود أن أؤكد على أهمية التضامن الدولي في حل مشكلة الديون ، وهذا أمر مهم لاستقرار أمريكا اللاتينية وتقدم شعوبها . يجب أن نوقف استنزاف الموارد بتوفير الحوافز للاستثمار في أمريكا اللاتينية ، ونسمح بهذه الطريقة بانعاش اقتصاديات أوهنتها سنوات التقشف المفروضة على السكان . بهذه الطريقة فقط يمكن تحاشي التوترات السياسية والاجتماعية التي قد تدفع بالمؤسسات الديمقراطية إلى حافة الخطر .

أيدت البرتغال تعميق الحوار مع مجموعة ريو ، لا لبحث مشاكل الديون والتجارة الدولية فحسب ، بل ولتعزيز عملية تكامل أمريكا اللاتينية التي تشكل ، كما هي الحال بالنسبة لأوروبا الغربية ، خطوة حاسمة صوب توسيع الأسواق وتعزيز موقف القارة على المسرح الدولي .

وفي عملية التكامل هذه ، لا يفوتني أن أشيد بجهود دول مجموعة الانديز ، لا سيما اجتماعها في قرطاجنة في أيار/مايو ١٩٨٩ . وفيما يتصل بموضوع أمريكا اللاتينية ، أود أن أشير الى أهمية اجتماعات سان خوسيه التي جمعت بلدان أمريكا الوسطى ودول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشرة ومجموعة كونتادورا ومجموعة دعمها في جهد مشترك استهدف تعزيز السلم والتنمية في أمريكا الوسطى .

وأعتقد أن اجتماع سان بيدرو سولا والاجتماعات التي سبقته أظهرت ، من خلال النتائج التي تحققت بالفعل ، أفضلية الحوار على المجابهة . فهي انعكاس لا مرأى فيه للقوة الكامنة وراء الروابط التي توحد مجموعة الدول الأوروبية الاثنتي عشرة وبلدان أمريكا الوسطى .

ومن المناسب هنا الإشارة الى النتائج الايجابية التي تحققت في قمة تيلا الاخيرة ، والتي أدت الى التخلي عن الكفاح المسلح في أمريكا الوسطى وتصلح القوى وتأمين الاحترام التام لحقوق الانسان . ومن الضروري ، بالاضافة الى وقف التدخل الخارجي وتوريد الاسلحة الى المنطقة ، تقديم المساعدة المالية والتقنية من النوع الذي نصت عليه اتفاقية التعاون بين المجموعة الأوروبية والدول الاطراف في معاهدة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

من المؤسف أن الحالة في بنما لا تزال مستعصية وهو ما لا يتفق والامال القائمة حالياً في أمريكا الوسطى والمتمثلة بإعادة تأسيس النظم الديمقراطية واحترام ارادة الشعوب . ولذا ، يتعين إنهاء هذه الحالة الشاذة ويتعين أن يفضي انهاؤها فوراً الى انتصار القانون .

نشاهد في أمريكا اللاتينية المعركة التي تقودها جمهورية كولومبيا بشجاعة ضد شبكة المشتغلين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات . واسمحوا لي أن أعرب عن تضامن

البرتغال الذي لا يتزعزع مع سلطات بوغوتا التي تقف في الصف الاول من معركة تهمنا جميعا . إن مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها ، التي أصبحت آفة عالمية تدمر من الداخل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، مشكلة تضرر بالمجتمع الدولي بأسره ويجب أن تحارب بتمميم وبلا هوادة .

هناك وضع غير قانوني ، وغير مقبول أخلاقيا وسياسيا ، لا يزال سائدا في اقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي ، على الرغم من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الامن داعية الى مراعاة المبادئ الاساسية وبمور رئيسية تلك المبادئ المتعلقة بحق شعبها في تقرير مصيره - وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بتصفية الاستعمار .

وتماشيا مع سياستنا الموحدة الرامية إلى التماس تحقيق تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لهذه المسألة من خلال الحوار والمفاوضات ، تتعاون البرتغال تعاوننا صادقا ، كما كانت الحال منذ البداية ، مع جهود الوساطة التي يبذلها الامين العام والتي تتمثل بمسألة تيمور الشرقية ، وعليه ، فإننا اشتركنا بانفتاح وايجابية في المحادثات بين اندونيسيا والبرتغال ، تحت رعاية الامم المتحدة التي ابتدأت في أيار/مايو الماضي بهدف التوصل الى اتفاق بشأن ولاية الوفد البرلماني البرتغالي الذي سيسمح له بزيارة الاقليم ، والاساليب التي سيستعملها وتوقيت زيارته .

وفي حين نعترف بأن هذه الممارسة محدودة النطاق ، نرى أن استئناف المحادثات في حد ذاته ظاهرة ايجابية ، ونأمل مخلصين أن يتسنى التوصل الى نهاية ناجحة له . ونحن نعتقد أن هذا لا بد وأن يساعد على ايجاد مناخ جيد لاستمرارها الآن بشأن الجوهر السياسي للمسألة . ودعوني أؤكد أننا مستعدون على الدوام للتعاون بحسن نية ومرونة مع الامين العام في النهوض بالولاية التي ناطته بها الجمعية العامة .

ومن جهة أخرى ، من المؤسف أننا تلقينا مؤخرا عدة تقارير من جهات مختلفة ، بما فيها هيئات كمنظمة العفو الدولية ، ومن عدد من الافراد ، تتحدث عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية ، من خلال تكثيف القمع العسكري ومضايقة السكان المدنيين . ويجدر بالذكر في هذا الصدد أن اللجنة الفرعية لمنع التمييز

وحماية الاقليات التابعة للجنة حقوق الإنسان اعتمدت مؤخرًا - بعد أن أخفقت في ذلك العام الماضي - قرارًا بشأن تيمور الشرقية يعرب ، من بين جملة أمور ، عن الأسف لوقوع مزيد من أعمال الاعتقال والتعذيب والاعدام بعد محاكمات صورية ، قيل إنها ارتكبت منذ نهاية عام ١٩٨٨ . إنني أناشد المجتمع الدولي ألا يظل صامتًا إزاء هذه الحالة وأن يطالب بوضع نهاية فورية لكل شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية .

إلا أنه بدون السلم لا يمكن أن تكون هناك ظروف مواتية ودائمة للعودة إلى الحالة الطبيعية في الاقليم . والسلم ، كما تجلّى في استمرار القتال هناك على نحو مستمر وغير متوقع ، لا يمكن أن يتحقق دون تسوية تحترم احترامًا كاملاً مصالح شعب تيمور الشرقية ، التي كانت فرنسا محقة في الإشارة إليها في البيان الذي ألقته نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

وأرجو في هذا الصدد أن أسترعي انتباهكم إلى القرارات التي اعتمدها مؤخرًا البرلمان الأوروبي في بيانه الختامي الصادر عن اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ولا بد من تعقيب خاص في هذا الإطار ، يتصل بالرسالة الموجهة من المونسينيور بيلو ، رئيس الكنيسة الكاثوليكية المحلية ، إلى الأمين العام في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، يناشده فيها السماح لشعب تيمور الشرقية التعبير عن ارادته بحرية إزاء المستقبل السياسي للاقليم ، وهو الأمر الذي حرم منه حتى الآن . وغني عن البيان أنه لا وجود لآلية مطامع استعمارية جديدة من أي نوع للبرتغال في تيمور الشرقية . فنحن نستخدم سلطتنا بوصفنا الدولة القائمة على الإدارة فقط بهدف التعاون مع الأمم المتحدة لإنجاز عملية لتصفية الاستعمار لم تكتمل بعد ، وذلك على ضوء المعايير والقواعد الأساسية للأمم المتحدة ووفقًا لآخلاقياتنا وحتميات تاريخنا ودستورنا .

في الأمل ، أشار وزير خارجية فرنسا في خطابه إلى صراعات اقليمية مأساوية لا تزال مستعصية على الحل ، لسوء الطالع . فاستمرار الصراع في أفغانستان ، والاقتتال الأخوي في كمبوديا واستمرار التوتر في شبه الجزيرة الكورية والاحداث

الخطرة التي وقعت في الصين في الربيع الماضي لا تسمح للمجتمع الدولي بأن يتخذ موقف اللامبالاة . وأشير هنا أيضا الى حالة عدم الاستقرار السائدة في الشرق الاوسط وأشيد بجميع الجهود الجاري بذلها لاحتلال السلم في المنطقة ، وأهمها الجهود التي يبذلها الرئيس مبارك . واسمحوا لي أن أؤكد على تصميم بلدي على الاسهام بأي طريقة ممكنة في حل هذه المشاكل .

للأسف ، فإن انتهاكات أبسط المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان لا يقتصر وقوعها على حالات النزاع المسلح فقط .

والمناقشات الهادئة في هذه الجمعية أو في لجنة حقوق الإنسان في جنيف بشأن أخطر الانتهاكات ، يجب أن تفهم على أنها جهد ببناء من جانب المجتمع الدولي لتمحيص تلك الانتهاكات ، مؤيدة الحكومات التي تدلل على اهتمامها في هذا المجال أو مبينة للحالات المتطرفة التي يجري فيها تجاهل الالتزامات الدولية القائمة تجاهلا صارخا . إن الاتجاهات الدولية في هذا الميدان ايجابية بشكل واضح ، سواء فيما يتعلق بقوة الرأي العام المتزايدة ، أو بتعاون الدول مع مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المعنية . والتقدم الذي أحرز في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مثال هام على ذلك . وفي هذا الاطار ، ينظر بلدي بانزعاج الى التحركات الاخيرة الهادفة لضعاف كفاءة لجنة حقوق الإنسان في جنيف ، بحجة ضمان توزيع العضوية توزيعا جغرافيا أفضل . ومما له أثر سلبي مساو ، النزعة التي ظهرت مؤخرا نحو ردود الفعل الجماعية إزاء الانتقادات أو المناقشات المتعلقة بدولة تقع في منطقة جغرافية معينة أو تنتمي إلى مجموعة إقليمية معينة . وبكل تأكيد فإن هذه المبادرات أو ردود الفعل لا تؤدي إلى المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان ، وهذه حقيقة يتعين على جميع الدول أن تعيها وهي تقدم الدعم لهذه المبادرات .

وأجدد دعوتي إلى جعل هذه المسألة ، وهي أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي ، موضوعاً لمناقشة متزنة تستهدف تحسين الأجهزة التي تعالجها . وبذلك تضمن أكبر قدر من المساعدة للأفراد الذين يكونون تحت حمايتها .

ولئن كنا نعترف بالاختلافات الاجتماعية والثقافية العميقة ، والظروف المتنوعة للدول الأعضاء فإنني أعتقد أن كل الحكومات تشترك في تطلع واحد لتوفير الظروف المؤدية إلى إلغاء عقوبة الإعدام .

ولا يسع البرتغال ، وهي أول دولة ألغت هذه العقوبة عام ١٨٦٧ ، إلا أن تؤيد المبادرة الأخيرة التي اتخذتها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق باعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والتي تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام . ونحن نناشد كل الدول التي تستخدم هذا النوع من القصاص الأخذ بالافضل وهو بكل تأكيد ، الكف عن استخدامها ، حتى يمكن أن يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ .

ننتقل الآن إلى الموقف الاقتصادي الدولي . وأود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي صدر عن رئاسة المجموعة الأوروبية . في عام ١٩٩٢ سوف تستكمل المجموعة عملية طموحة من التكامل الاقتصادي . ولا بد أن أجدد تأكيدتي أن الهدف من هذا التكامل ليس خلق كيان منعزل ، بل جعل أوروبا أكثر رخاءً ، وبالتالي أكثر تفتحاً وتعاوناً مع الاقاليم الأخرى .

ومما اتسم بأهمية خاصة في نهاية هذا العقد التقدم الذي أحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي التي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وفي رأينا أن تكامل مناطق جديدة ينبغي أن يكون متوائماً ومنظماً ويقوم على قواعد تشمل المنافسة النزيهة المتكافئة ، وأن يوفر ضمانات محددة في بعض القطاعات ، منها ، على سبيل المثال ، قطاعات النسيج والملابس .

إن مهمة المسؤولين أن يسهموا على نحو نافع في دعم أسس الاقتصاد العالمي في القرن التالي . فالواقعية التي تطبع العلاقات الدولية اليوم بطابعها ، والقدرة على الحوار والانفتاح الذي أرسيت قواعده بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو سيكونان من العوامل الحاسمة في تحديد أهداف واقعية ، وإنجاز نتائج محددة .

وفيما يتعلق بمشاكل البيئة أبدأ بالتأكيد على أن حلّها لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره متممًا بأولوية فيما يخص البلدان الصناعية وحدها . فمع التسليم بأن هذه البلدان تملك اليوم وسائل كفيلة بحل بعض المشاكل التي تتحمل بالمسؤولية عنها ، يتعين علينا أن ننظر إلى حماية البيئة ، وحل المشاكل البيئية بوصفها من الشواغل الأساسية للبشرية جمعاء .

فالكفيل بالتصدي الفعال لتردي البيئة المتعاضم لا يمكن أن يكون إلا سياسة عالمية يقوم بها المجتمع الدولي بأسره . إن اختفاء مناطق شاسعة من الغابات ، وأعني تحديدًا غابات الأمازون ، يهدد اليوم التوازن البيئي لكوكب الأرض كله .

وتؤمن البرتغال بأن هناك حاجة عاجلة للتوصل إلى حلول ناجعة ، عن طريق تعبئة الموارد الدولية بالتعاون مع جهود البرازيل وماليزيا ، وغيرها من البلدان المعنية لوضع حدٍّ لتردي الباعث على القلق للغابات الاستوائية .

ولا بد للمؤتمر المعني بالتنمية والبيئة المقرر عقده عام ١٩٩٢ أن ينشُد وسائل فعالة محددة لمواجهة الحالة التي لا يمكن وصفها إلا بأنها لا يستهان بها .

ففي هذه المعركة التي تعيننا جميعًا ، ينبغي ألا يُدخّر جهد في التوصل إلى أنماط للتنمية تنتهج بشكل متواصل لتكفل تحقيق النمو الاقتصادي بدون تدمير البيئة .

ومتى أخذنا منطلقنا من هاتين المقدمتين ، وهما الطبيعة العالمية للمشاكل البيئية ، والحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي بغير إضرار بالبيئة ، تعين على هذه المنظمة أن تواجه ، بشكل عاجل ، الحاجة إلى وضع سياسات متماسكة تستهدف حماية البيئة وحل مشاكلها الحالية عن طريق وكالاتها في الاجتماعات العامة ، ومنها الوكالات المتخصصة .

تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة في مناخ يتميز بتحسن هام في الموقف السياسي الدولي ، وبوجه خاص ، في العلاقات بين الشرق والغرب ، تفتح آفاقا جديدة في المجال الهام لتحديد ونزع السلاح .

فمنذ وقعت معاهدة القوات النووية المتوسطة التي ، لأول مرة في التاريخ ، لم تقتصر على مجرد خفض الأسلحة المميتة بل واستهدفت إزالة عدد كبير منها ، تزايدت المؤشرات على خطوات وشيكة جديدة وحاسمة ستتخذ في هذا المجال .

ويبدو أن هذا التقدم واكمه وعي عام بأن الدعائم الحقيقية للسلم والامن الدوليين هي التوازن ، والاستقرار ، والثقة المتبادلة ، واحترام سيادة القانون وحقوق الفرد وحرية .

وإنني اذ أشيد بجهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي أدت إلى بزوغ روح جديدة في علاقات الشرق والغرب ، لا بد لي أن أجدد تأكيد اعتقادنا العميق أن كل تقدم في مجال تحديد السلاح ونزع السلاح لا بد أن يصاحبه أحداث قرينة في المجالات الجوهرية الأخرى ، السياسية ، والاقتصادية ، وفي عملية تحقيق الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان الأساسية . كما لا بد أن يكون حل هذه المشاكل مصحوبا بوعي متزايد بأن التقدم التكنولوجي الضخم لا بد أن يوجه إلى تصحيح الاختلالات التي يتصف بها عالم اليوم .

وختاماً ، من المناسب أن نشير إلى الدور الهام الذي نشعر أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد أدته في جو الانفراج الذي نعيشه . وهكذا ، فإننا نستطيع أن نعتبر أن هذه العمليات تشكل اليوم واحداً من أعظم نجاحات منظماتنا بالمعنى العالمي على الأقل . ولا بد من تعزيز فعاليتها ، ومن أجل هذا من اللازم أن نستعرض نظام أدائها لوظيفتها .

ويجدد بلدي ، بارتياح ، تأكيد ثقته في الأمم المتحدة باعتبارها محفلاً متميزاً متعدد الأطراف لمتابعة أهداف التنمية ، ودعم الأمن والسلم العالميين ، وذلك هو ، قبل كل شيء ، مبرر وجودها .

السيد الميركا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اسمحوا لي ،
 بادئ ذي بدء ، أن أعرب نيابة عن شعبي وحكومة جمهورية كوبا ، وبالامالة عن نفسي ،
 عن تهنئتنا الحارة للجنرال جوزيف غاربا ، الإبن البارز للشعب النيجيري الشقيق
 لانتخابه رئيسا للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . كما أود ، في البداية
 أيضا ، أن أعبر عن تقديرنا للسيد دانتي كابوتو رجل الدولة والسياسي ذي المكانة
 الملحوظة في أمريكا اللاتينية الذي أدى دوره كرئيس للجمعية العامة في دورتها
 الثالثة والأربعين على نحو لامع .

خلال تلك الدورة ، رحبنا بارتياح وبأمل ، باتفاقات نزع السلاح بين الاتحاد
 السوفياتي والولايات المتحدة ، لأنها مهدت الطريق ، بغير شك ، لتخفيف حدة التوتر ،
 وعكس اتجاه سباق التسلح ، وإزالة خطر اندلاع الحرب . ولا يمكننا أن نغفل في كل ذلك
 عن تأثير سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية .

إن الأمل في السلم لا يزال أمرا غير مؤكد . فذلك ليست إلا خطوات أولية لا بد
 من دعمها . لأن الترسانات النووية لا تزال كما هي لم تمس ، والولايات المتحدة وبعض
 حلفائها يخططون لتحديث ترساناتهم النووية ، وقد أعلنوا ضرورة الإبقاء على
 استراتيجية حلف شمال الأطلسي كما هي . كما أن الولايات المتحدة لم تخفض ميزانيتها
 العسكرية .

لهذا ، لا ينبغي أن نخدع أنفسنا أو نتشبث بالآوهام متصورين أن التوترات قد
 اختفت من الساحة الدولية . فالطريق أمامنا ما زال وعرا . إلا أن هناك بعض مبرر
 للأمل ما لم تخضع حكومة الولايات المتحدة نفسها لغواية خطرة تصور لها أن الاشتراكية
 يمكن هدمها من الداخل ، وتندفع ، تحت تأثير ذلك التصور ، سياسة متممة بالفطرسنة
 ورغبة التسيطر .

وإن كوبا تؤيد بقوة سياسة السلم . وستفعل كل ما في وسعها لكي تسهم في
 تحقيق هذه العملية ، التي لا سبيل إلى عكس مسارها نظرا لأهميتها البالغة بالنسبة
 للجنس البشري .

إلا أن الفكرة الأساسية السائدة في موقف الولايات المتحدة هي أن السلام بين الدول العظمى والانفراج بين الكتل يجب أن يسمح للولايات المتحدة بأن تواصل سياسة الضغط والتهديد تجاه بلدان العالم الثالث المستقلة والتقدمية والثورية .

وبالتالي فإن السلام يجب ألا ينظر إليه فقط في إطار مستوى المواجهة بين الدول الكبرى . فالسلام الذي نسعى إليه نحن البلدان غير المنحازة التي لا تملك أسلحة نووية لكن لديها أكبر معين من القوة المعنوية سلام عالمي ومشرف وعادل ودائم نتطلع إليه جميعا ويتطلب أن تنتفع البلدان المتخلفة أيضا من مناخ الانفراج .

وكما أعلن راؤول كاسترو النائب الأول لرئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء بجمهورية كوبا وقائد الجيش في مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز :

"إن سلم الأغنياء وأمنهم ليسا هما السلم والأمن اللذين تناضل من أجلهما الأمم الفقيرة . إننا نريد السلم مع السيادة والاستقلال والكرامة والعدل والتنمية . نريد سلما عالميا حقيقيا دون تدخل أو عدوان" .

ولا يمكن أن نتخيل ، أو حتى نقبل ، أنه في حين تجرى المحادثات والمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بغية التوصل إلى اتفاقيات تسهم في نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين ، تواصل الولايات المتحدة في نفس الوقت سياساتها وأعمالها العدوانية ضد الأمم المستقلة في مختلف أنحاء العالم .

إن الحالة السائدة في بنما اليوم أوضح مثال على العجرفة التي تنظر من خلالها الامبراطورية إلى السلام مع الدول الصغيرة - ولا شك في أنه سلام ذو مخالب حادة .

وكما أكدت كوبا دائما ، فإن الاستفزازات والحملات الدائمة التي تنظم أثناء الليل وأطراف النهار ضد بنما أكثر مما تنظم ضد أي فرد أو حدث ، تهدف إلى تهيئة مناخ يؤدي إلى خرق الولايات المتحدة لمعاهدة تورويوس - كارتر التي تحصل بنما بموجبها على السيادة الكاملة على القناة والتي تتطلب إزالة القواعد العسكرية الأمريكية من منطقة القناة بحلول نهاية هذا القرن .

لقد أعرب مؤتمر القمة التاسع لبلدان حركة عدم الانحياز عن قلقه إزاء إزدياد قوات الولايات المتحدة في بنما واستمرار المناورات العسكرية في أراضيها ، مما يخلق حالة من التوتر يمكن أن تؤدي إلى صراع خطير .

وقد أعاد رؤساء الدول والحكومات في بلغراد تأكيد تضامنهم مع شعب بنما في نضاله من أجل تعزيز استقلال بلاده وسيادتها ووحدة أراضيها .

وطالبوا بالاحترام الكامل لنص معاهدات قناة بنما لعام ١٩٧٧ وروحها ورفضوا أي إجراء يمكن أن يشكل انتهاكا أو اغفالا لسلامة المعاهدات وطالبوا الولايات المتحدة بأن تكف عن اتخاذ أي إجراء أو القيام بأي عمل من شأنه أن يمنع التنفيذ الكامل لهذه المعاهدات . وأعربوا عن أسفهم للإجراءات الاقتصادية القسرية التي فرضت على جمهورية بنما وطالبوا بإنهاءها فورا .

إن تضامن المجتمع الدولي مع شعب بنما البطل أمر ضروري لمنع التهديد الذي يلوح الآن في الأفق بالنسبة لهذا البلد من أن يتحول إلى حقيقة .

وهناك حالة أخرى من حالات التوتر في منطقتنا لم تحسم بعد . إن الصراع في أمريكا الوسطى الذي طال لسنوات يشهد تطورا هاما في اتفاقيات تيلا التي توجت جهودا تعبر عن الارادة السياسية لشعوب أمريكا اللاتينية وحكوماتها . ونأمل أن تمثل هذه الجهود التفاوضية الجادة ردا على سياسة التدخل التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة والتي ، بعد سنوات من الدعم المالي الكبير والمستمر لعصابات سوموزا التي تعمل ضد نيكاراغوا والتي تقرر تسريحها قانونا ، تدعو الآن تشجيع المعارضة في نيكاراغوا وجمع الأموال لمساعدتها بغية تخريب الارادة المشروعة لذلك البلد والتوصل إلى نصر انتخابي يتفق مع مصالحها .

ونحن نرحب بالموقف الهادئ والحازم لحكومة الساندينيين في السعي إلى حل مشرف وعادل لصراع تكلف أرواح الكثيرين من أفضل أبناء نيكاراغوا سقطوا في ميدان الدفاع عن سيادتهم الوطنية واستقلالهم .

والبحث عن حل تفاوضي سياسي في السلفادور يشكل هو أيضا جزءا من العملية التفاوضية الجارية في أمريكا الوسطى . وقبول طرفي الصراع لاتفاقيات تيلا يسمح لنا بأن نأمل في حل مشرف يسعى إليه شعب عانى من فظائع القمع الرهيب الذي أدى إلى الآلاف من الخسائر في الأرواح وألهم الوطنيين في السلفادور خوض غمار نضال هائل . ونحن نؤيد الموقف العادل لجبهة التحرير الوطني لفارابوندو مارتى والجبهة الثورية الديمقراطية اللتين أعربتا مرة أخرى عن استعدادهما لإجراء المفاوضات والدخول في حوار بناء .

ونعبر عن تضامننا مع المطالب العادلة لشعب الأرجنتين وحكومتها لاستعادة سيادتها على جزر مالفيناس .

ونؤيد أيضا طلب بوليفيا بأن يكون لها منفذ مفيده ومباشر إلى البحر .

إن الصراع بين إيران والعراق ، الذي أبقي بلدي عدم الانحياز هذين ، لسنوات مشتبكتين في حرب دموية ما كان ينبغي لها أن تبدأ ، يتحرك الآن نحو التفاوض . وقد توقفت الأعمال القتالية ، إلا أنه يجب تنفيذ بعض العناصر الواردة في قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) قبل أن يصبح من الممكن تحقيق سلم عادل ودائم . والوجود الاستعماري في الخليج ، حيث تمثل القوات البحرية تهديدا لأمن واستقلال دول المنطقة ، لا يسهم في تحقيق السلام الدائم المطلوب .

وفي جنوب غربي آسيا لم يمنع التوقيع على اتفاقيات جنيف أحد الأطراف ، بدعم ومساعدة من حكومة الولايات المتحدة ، من مواصلة محاولاته لغرض حل عسكري يتعارض ونص اتفاقيات جنيف وروحها . وتؤيد كوبا سياسة الوفاق الوطني التي تتبعها حكومة جمهورية أفغانستان على نحو مرن ومستمر .

يشكل إكمال انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا اسهاما هاما في الحل السياسي للصراع في كمبوديا . إلا أنه مما يدعو للأسف أن الاجتماع الذي عقد أخيرا في باريس لم يسفر عن نتائج مباشرة .

وفي الشرق الاوسط ، تتفاقم الحالة ، ويتعذر حتى الآن جعل جميع الاطراف المعنية توافق على عقد مؤتمر السلام الدولي الذي نراه أسلوبا سليما لحسم الصراع تشارك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم مساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والمشروع للشعب الفلسطيني . وتعرب حكومتنا عن تأييدها المطلق لحقه في الاستقلال وفي دولة وطنية . إن الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني ضد القمع الصهيوني تستحق الاحترام والاعتراف من جانب المجتمع الدولي بأكمله . وتعيد كوبا تأكيد إدانتها لآعمال إسرائيل وحليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة ، وتعرب عن إيمانها بأن حل الصراع في الشرق الاوسط لا بد بالضرورة أن يترتب عليه حل للقضية الفلسطينية .

إننا نؤيد القضية العادلة للشعب اللبناني في نضاله من أجل الوحدة الوطنية وسلامة أراضيه .

ونكرر تأييدنا للحقوق المشروعة للشعب القبرصي من أجل الحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله وسيادته وطابعه غير المنحاز ونعتبر أن عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص تحت إشراف الأمم المتحدة مبادرة إيجابية .

ونود الاعراب عن تأييدنا للسياسة العادلة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي ترمي إلى إعادة التوحيد السلمي لكوريا والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة من جنوب شبه الجزيرة . ونحن على ثقة من أنه سيكون في مقدورنا قريبا أن نرحب بوفد كوريا الموحدة لدى الأمم المتحدة .

ونؤيد إنشاء دولة صحراوية مستقلة وذات سيادة وانسحاب الادارة المغربية والقوات المغربية من أراضي الصحراء الغربية .

ونكرر تأييدنا لاستعادة مدغشقر لحقوقها في جزر مالاغاسي غلوريوسيس وخوان دي نوفا ويوروبا وباساسا دا انديا ، وكذلك تطلع جزر القمر لاستعادة سيادتها على مايوت .

لقد أحرز تقدم كبير بشأن الحالة في الجنوب الافريقي منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي اذ كانت الامم المتحدة مسرحا لتوقيع الاتفاقات الثلاثية التي سبقت بدء تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وما من شك في أن عملية التفاوض المعقدة والطويلة التي أدت الى التوقيع على الاتفاقات الثلاثية دليل على امكانية اجراء مفاوضات جادة مع مراعاة المصالح المشروعة لكل الاطراف . وكما أشار رئيسنا ، الرفيق فيدل كاسترو ، فقد تفاوضت كوبا بجدية وهي تنفذ التزاماتها بجدية . فقد عاد ٦٦٦ ٢٠ من المقاتلين منتصرين الى بلادنا قبل ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وفقا للجدول الزمني المتفق عليه والذي أشرف عليه فريق للتحقق من الامم المتحدة .

وتمشيا مع قرار مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد مؤخرا في بلغراد ، فإن الامم المتحدة تضطلع بمسؤولية رفيعة وصعبة للإشراف على تنفيذ أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وضمان تمكين شعب ناميبيا وممثله الشرعي المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) من الاعراب عن نفسه دونما أية عراقيل في الانتخابات الحرة والسيادية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل . وتنضم كوبا الى بلدان عدم الانحياز وكل الشعوب الشريفة في العالم بأسره في المطالبة بوضع حد فوري لكل تدخل في ناميبيا من جانب قوات الدولة الاستعمارية .

لقد رفعت بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمته التاسع صوتها لشجب تعنت نظام الفصل العنصري الذي يتضح في عمليات القمع الداخلية المستمرة . وأشار المؤتمر الى أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ولا بد من استئصاله عن طريق القضاء الكامل على النظام الاجرامي الذي يمارسه . كما دعا المؤتمر الامم المتحدة لاتخاذ تدابير فعالة وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وتؤيد كوبا تأييدا تاما هذه المطالبات العادلة لحركة عدم الانحياز .

لا بد من اتخاذ كل التدابير اللازمة لتفادي التلاعب في الانتخابات المقبلة . ويجب وضع حد لاعمال العدوان والتهديدات ضد سكان ناميبيا . ويجب حل قوات الكوفوت العسكرية العنصرية التي تشكل جزءا من شرطة ناميبيا فورا . وينبغي أن يصوّت الناخبون في الاماكن التي سجلوا فيها . ولا بد من مراعاة الاقتراع السري . وينبغي أن

يكون بمقدور الناخبين الأميين أن يحصلوا على مساعدة الأشخاص الذين يختارونهم . وينبغي اجراء عد بطاقات الاقتراع في مناطق الاقتراع وليس في العاصمة . وينبغي أن تتمتع الجمعية العامة بسلطات كاملة وآلا تخضع للدولة القائمة بالادارة كما يرغب ممثل نظام جنوب افريقيا العنصري أن يفعل عندما يتخذ القرار بشأن الخطوات الواجب اتخاذها صوب الاستقلال .

ونحن نلاحظ بارتياح أن مناخ العدوان والتهديد من الخارج ضد اشيوبيا قد بدأ يتبدد . ونتيجة لذلك ، فإن الظروف التي اقتضت منذ أكثر من عشر سنوات ، وبناء على طلب من الحكومة الاشيوبية ، وجود المقاتلين الأميين الكوبيين لمساعدة قوات اشيوبيا في رد العدوان الاجنبي قد زالت . وهكذا عاد المقاتلون الكوبيون الذين كانوا يمثلون كتيبة صغيرة في اشيوبيا الى بلدهم في أيلول/سبتمبر المنصرم . وعلى هذا النحو أثبتت كوبا مرة أخرى قدرتها على الاعراب عن تضامنها مع الشعوب الأخرى والاسهام في الوقت نفسه في اقرار السلم الدولي .

باستقلال ناميبيا ودخولها الساحة الدولية والمجتمع الدولي يكون النضال ضد الاستعمار قد حقق انتصارا رائعا . ومع ذلك ، ينبغي ألا نشعر بالارتياح الكامل فهناك الآن أكثر من ٢٠ اقليما يبلغ عدد سكانها العديد من الملايين لا يزالون يعيشون في ظل الهيمنة الاستعمارية .

ولا يزال شعب بورتوريكو يخضع للهيمنة الأجنبية بعد ما يقرب من ١٠٠ عام من الاحتلال العسكري الأمريكي . ومن المعروف جيدا أن ما يسمى بالاستفتاء الذي تنوي حكومة الولايات المتحدة أن تحدد بموجبه مستقبل الاقليم ليس إلا محاولة لادماج بورتوريكو في الاتحاد كولاية جديدة .

ولهذا السبب ، أكدت اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة هذا العام من جديد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وأعربت أيضا عن أملها وأمل المجتمع الدولي في أن يكون بمقدور شعب بورتوريكو أن يمارس ، في أية مشاورات تعقد ودونها أية عقبات ، حقه في تقرير المصير والاستقلال والاعتراف الصريح بسيادته ومساواته السياسية الكاملة

وفقا لأحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وترى كوبا ، شأنها في ذلك شأن بلدان عدم الانحياز الأخرى ، أنه يجب بذل الجهود من أجل وضع حد لكل الحالات الاستعمارية القائمة بحلول نهاية هذا القرن .

لقد ازدادت خطورة المشاكل الناشئة عن النمو المستمر لسوق استهلاك المخدرات ، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، والحافز الناجم عن ذلك للإنتاج والاتجار بالمخدرات بشكل كبير . وعلينا أن نواجه هذه الحالة بحسم . يجب أن يقتصر النضال ضد إنتاج المخدرات والاتجار بها بالنضال ضد الاستهلاك والسوق التي تحقق في الولايات المتحدة وحدها أرباحا سنويا تزيد عن ١٥٠ بليون دولار . إن كوبا كالعادة على استعداد للاضطلاع بدورها في هذه المعركة .

من القضايا التي تستحق اهتمامنا الفوري الخطر الذي يقيق بالامن العالمي والناجم عن الحالة الاقتصادية الدولية . ونؤكد من جديد أنه في الوقت الذي تتخذ فيه الخطوات في مجال نزع السلاح والسعي الى خلق مناخ من الانفراج في حل بعض النزاعات وفي العلاقات بين الدولتين العظميين ، وهذا كله مشجع ، لم يؤد هذا التقدم الى حلول لمشاكل التخلف أو الازمة الاقتصادية التي تؤثر على العالم الثالث . إننا لن نتقدم نحو نظام حقيقي للأمن ما دامت الفجوة الهائلة الموجودة بين البلدان المتقدمة والجزء المتخلف من العالم الذي يعاني من حالة تخلف وفقر خطيرة مستمرة في الاتساع . إن هذه المسائل يجب أن يعاد النظر فيها ولا بد من التوصل الى حل دائم لها اذا كنا نرغب في العيش في عالم يسوده السلام الحقيقي والاستقرار الاجتماعي .

إن الصورة المشجعة التي يصورها الاداء الاقتصادي في البلدان الصناعية خلال عام ١٩٨٨ تختلف اختلافا كبيرا عن حالة الازمة السائدة في اقتصادات البلدان النامية . فالدراسات التي تقوم بها الأمم المتحدة ذاتها توضح أن متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية أعلى بمقدار خمسين مرة من مثيله في البلدان الأقل نموا ، وأن مجرد النمو السنوي لأكثر البلدان شراء يصل تقريبا الى اجمالي دخل الفرد في أكثر البلدان فقرا ، والذي يقدر بحوالي ٣٠٠ دولار .

أي نوع من السلام يمكن أن نتحدث عنه في حالة كهذه من الاختلال التي يبدو أنها مستعصية على الحل في الوقت الذي يزايد فيه الفقراء من رخاء الاغنياء ؟ ما لم يرتبط السلم بالتنمية فلن يختفي الفقر وعدم المساواة والعنف .

إن الظواهر التي لا تزال تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية التي تكرر هذه الحالة الجائرة والتي تظهر بصفة خاصة في بلدان العالم الثالث فيما يتعلق بالديون الخارجية التي يتعذر دفعها ، معروفة تماما وتتمثل في سياسة الحماية ، وصعوبة الوصول الى الاسواق بالنسبة للمنتجات الرئيسية للبلدان النامية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، واغراق السوق ، وخفض التدفقات المالية ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والتدابير الاقتصادية القمعية ، وعدم الاستقرار المالي والنقدي في العالم ، والديون الخارجية . وقد أدى ذلك كله في الماضي القريب الى نقل صاف للموارد من البلدان النامية الى البلدان الصناعية مما تسبب في استمرار النهب الذي لا يمنع النمو والتنمية فحسب بل ويشكل شكلا جديدا من أشكال الاستعمار الاقتصادي .

ويكفي القول ، على سبيل المثال ، إن تحويل الموارد من بلدان أمريكا اللاتينية الى دائئها في السنوات الاخيرة وحدها بلغ ١٧٩ بليون دولار . وهذا يمثل ٤ في المائة من اجمالي الناتج المحلي السنوي في تلك البلدان وهو رقم يزايد كثيرا عن التحويل الصافي الاجباري للموارد من المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى .

لقد ركز كثيرون انتباههم على المشكلة المحددة المتعلقة بالديون الخارجية . غير أنه لم تتخذ حتى الآن خطوات متسقة تستهدف إيجاد حلول حقيقية لها . ولم تؤد الحلول المقترحة - التي طرح معظمها من جانب الدائنين والتي تتمثل في إعادة جدولة الديون في كل حالة على حدة - إلّا الى تفاقم الحالة الاقتصادية للبلدان المدينة ، بالرغم من أن تلك الحلول قد حققت الهدف الرئيسي المتوخى منها وهو حماية المصارف الدائنة من تحمل خسائر فورية جسيمة . بل إن البلدان المدينة أصبحت تقترب بالفعل على نحو متزايد من الافلاس الاقتصادي وطال فيها أمد الركود مع ما يترتب عليه من أعباء اقتصادية واجتماعية أدت الى اضطرابات سياسية خطيرة وأودت بحياة المئات والمئات من البشر .

وتنطوي الاقتراحات التي أبدت داخل الأمم المتحدة وخارجها ، والتي تستند الى خفض مقدار الديون ، على الاعتراف بأنه قد أصبح من المستحيل سداد الديون . وتؤكد خبرة كل هذه السنوات أن الحل الحقيقي لمشكلة الديون يكمن في اسقاط الديون اسقاطا كاملا وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد من شأنه أن يقضي على الاسباب التي شكلت ملامح الصورة القاتمة التي نراها اليوم . ولن يكون للمقترحات الحالية أثر مقبول إلّا اذا وصلت التخفيضات الى مستويات كبيرة ، حدها خبراء النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية بما لا يقل عن ٥٠ في المائة ، واذا عينت حدود قصوى لأسعار الفائدة ووضع اطار عام للتنفيذ يضم كل البلدان المدينة دون استثناء .

وما دمنا نحاول حل المشكلة على أساس أخذ كل حالة على حدة فسوف نظل نبوء بالفشل . ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإقامة حوار سياسي حقيقي بين البلدان المدينة والدائنة .

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها في ربيع ١٩٩٠ وعملية التحضير لها ستتيحان لنا الفرصة لإعادة تقييم التحديات التي تفرضها هذه الازمة الإنمائية المستمرة في ضوء الحقائق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في العالم . ونأمل أن تؤدي الدورة الاستثنائية الى إقامة حوار صريح وبنّاء يدور في ظل ادراك أنه ما لم يجر إيجاد حلول سريعة وواقعية فإن المشاكل التي تؤثر الآن على

مناطق شاسعة من العالم مستهددة مستقبل بلدان الشمال بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

ويتعين ، بطبيعة الحال ، أن تكون الاستراتيجية الإنمائية الدولية للتسعينيات واقعية وأن تنص على تدابير سياسية عملية ذات غايات وأهداف محددة . ولكنها ستتطلب بصفة خاصة استعدادا من جانب البلدان الصناعية للاسهام في جهود الأمم النامية .

إن حماية البيئة مفهوم يحتاج الى تعريف واضح بسبب علاقته الوثيقة بمشاكل التنمية ، وحماية الموارد الطبيعية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية ، والفقر المدقع ، وسيادة الدول . وهي مسألة تهم كل الدول وتحمل الامبريالية مسؤولية كبرى عنها بسبب ما اقترفته من أعمال مثل نقل الصناعات المسببة للتلوث من جانب البلدان الرأسمالية المتقدمة الى بلداننا ، بصرف النظر عن تنوع الاشكال التي تتخذها المشكلة في المناطق المختلفة . ولذا يجب أن تكون هذه المشكلة موضع دراسة وأن تتخذ بشأنها تدابير تأتي ثمرة مشاركة الجميع لا مجموعة محدودة أو منتقاة من الدول . ويجب بصفة خاصة ايضاح علاقاتها الوثيقة بمشاكل التنمية ايضا كاملا ، نظرا لأن التخلف هو التهديد الرئيسي المهدد بالعالم الثالث . فالتخلف الذي يرجع الى ماضينا الاستعماري قد انطوى أيضا - ضمن ما انطوى عليه من أعمال العدوان - على اجتياح غاباتنا والحق ضرر يتعذر اصلاحه ببيئتنا .

إن دور الأمم المتحدة يتزايد باعتبارها المحفل الأمثل للاسهام في حل المشاكل العديدة التي تواجهها . ومطلوب من كل الدول الاعضاء أن تتعاون الى أقصى حد من أجل اضاء المزيد من الفعالية على عملها . إن الدور الغريدي الذي يضطلع به الأمين العام من خلال جهوده الرامية الى القضاء على بؤر الصراع قد اكتسب تقدير المجتمع الدولي ، مما يعزز امكانيات المنظمة في مجال الوساطة ويوفر غطاء تفاوضيا سياسيا للأطراف التي كانت تتجابه فيما مضى في ميدان القتال . وينبغي أن نواصل هذه الجهود حيثما تسمح الظروف سعيًا من أجل التوفيق والسلم المشرف الذي تطالب به شعوبنا . وينبغي النظر الى الدور المتزايد الذي يؤديه العالم الثالث في المنظمة العالمية في سياق هذا الاداء الايجابي . فمما لا ريب فيه أن الأمم المتحدة يتجلى فيها

مسار تطور كوكبنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - أي منذ تأسيس المنظمة حتى يومنا هذا . إن الأمم المتحدة اليوم ليست ، ولا يمكن أن تكون ، هي ذات المنظمة التي كانت قائمة في ١٩٤٥ . ولذا يتعين أن نبدأ في عملية متصلة لاضفاء الديمقراطية على آلياتها كيما تغدو متمشية مع مصالح الدول الاعضاء كلها . وقد سبق لكوبا أن أعلنت موقفها بشأن هذا الموضوع الذي يهيم المجتمع الدولي بأسره .

ومن الواضح ، فيما يتعلق بكوبا ، أن ادارة بوش قد بدأت في اتخاذ خطوات تجعلها الادارة الامريكية الشامنة التي لا ترغب في إقامة مناخ من السلم وحسن الجوار معنا والتي تواصل القيام بأعمال عدوانية وعدائية ضدنا .

وتعرف كوبا أنها لا تقف وحدها في النضال دفاعا عن حقوقها واستقلالها وسيادتها . ونحن نقدر مظاهر التضامن العديدة التي أبدت نحونا . ونود بوجه خاص أن نشير الى القرار الذي اعتمده رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة التاسع الذي عقد مؤخرا في بلغراد . فقد أدانوا استمرار التهديدات بالعدوان على كوبا ، وانتهاك مجالنا الجوي ومياهنا الاقليمية والحصار المغروض على كوبا في المجالات المالية والائتمانية والتجارية وكذلك الاذاعات الموجهة ضدنا من الولايات المتحدة وقرارها ببدء بث برامج تلغزيونية تستهدف زعزعة الاستقرار ، انتهاكاً للقانون الدولي وخاصة اتفاقية نيروبي لعام ١٩٨٢ .

ولقد حذرنا الولايات المتحدة من عواقب بدء هذا البث ، وهي ستتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك . فلن تدع كوبا هذا العدوان يمر في صمت . ولسوف نقوم بالرد - وأود أن أعيد التأكيد على ذلك صراحة من هذه المنصة .

كما أعاد رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز التأكيد على تضامنهم مع كوبا ودعمهم لمطلبها العادل بإعادة قاعدة غوانتانامو البحرية التي تحتلها الولايات المتحدة على نحو غير مشروع .

إن كوبا لن تنسى أبدا تلك القرارات التي ينبغي لادارة الولايات المتحدة أن تأخذها في الاعتبار لدى رسم سياساتها الاقليمية .

إن الموقف المعادي لكوبا الذي تتخذه دوائر غلاة الرجعيين في الولايات المتحدة تزيد من العمى السياسي للقيادة العليا لذلك البلد مما دفعها الى محاولات فاشلة لإخضاع الثورة الكوبية ؛ وقد وصل هذا الى حد ارسال طائرات استراتيجية في تشكيلات قتالية الى بلدنا محاكية هجمة جوية كثيفة كما حدث يوم ٢٠ ايار/مايو الماضي ، في حين تقترب غواصات الولايات المتحدة من شواطئنا سعيًا وراء أهداف غامضة ، الأمر الذي يمكن أن يتسبب في حوادث خطيرة وشائكة .

إن كوبا شأنها شأن كل الدول المحبة للسلم ، الملتزمة التزامًا ثابتًا بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تطالب بها شعوبها ، يحدوها الأمل العظيم في تكريس كل مواردها لهدف التنمية النبيل .

إن كوبا - كوبا الثورة - ما برحت تشكل حقيقة واقعة على مدى ثلاثة عقود ، وما فتئت تجدد طاقاتها وقوتها بغير انقطاع . ومنذ زمن طويل قرر شعبنا أن يقطع سلاسل الرق التي تربطه بالدول المسيطرة والاستعمار الجديد ، واختار بحرية النظام السياسي والاجتماعي الذي يريد . ولذا فإن استعدادنا لإقامة علاقات تعاون وصدائق سلمية مع أي بلد يستند بصورة رئيسية - وهذا أمر ينبغي أن نتذكره الولايات المتحدة - الى هذا المبدأ : إن كوبا يجب أن تعامل تبعًا لحقيقتها ، أي بوصفها دولة مستقلة وأمة اشتراكية ذات سيادة .

السيد ساتكام بوليل (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالنيابة عن وفد بلدي أود أن أقدم الى السفير غاربا خالص تهانئي على انتخابه لذلك المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . ومن دواعي الفخر الكبير لوفد بلدي ولافريقيا ككل أن زمام هذه الدورة الهامة قد وضع في أيدي أحد أبناء افريقيا البارزين . ومما لا شك فيه أنه سيدير مداولاتنا بكفاءة واقتدار . وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه سعادة السيد دانتي كابوتسو ، وزير خارجية الأرجنتين ، للطريقة المثلى التي ترأس بها مداولاتنا خلال عام حافل بالاحداث .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لأميننا العام عن تهاني وفد بلدي لإسهامه البارز في السعي لتحقيق السلم والاستقرار العالميين ، لقد نجح في حل عدد من الازمات الاقليمية المعلقة وفي تحسين عمل الامانة العامة في ظل قيود مالية صعبة . وأرجو أن تؤكد له تأييدنا المستمر .

وفي هذا العام شهدنا ترسيخ عمليات السلم . فقد أحرز تقدم كبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتعتبر المعاهدة الخاصة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، التي وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ثم صدقتا عليها في حزيران/يونيه ١٩٨٨ اتفاقا تاريخيا لأنها تلغي لأول مرة في التاريخ الحديث فئة كاملة من الاسلحة النووية من ترسانات الدولتين العظميين . وفي مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف ، أعطى مؤتمر باريس المعني بالاسلحة الكيميائية ، والذي عقد في شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي ، دعما وزخما لمؤتمر جنيف لنزع السلاح . ويتطلع وفد بلدي الى اليوم الذي يمكن فيه تنفيذ اتفاقية عالمية وفعالة لحظر انتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية .

ويلاحظ وفد بلدي بارتياح التقدم المحرز في المفاوضات بشأن الاسلحة التقليدية في اوروبا . وفي اجتماع فيينا الاخير قدمت مجموعتا الدول الغربية والشرقية مقترحات تتعلق بإجراء تخفيضات عسكرية وبتدابير بناء الثقة . ويحدونا

الامل في أن تؤدي تلك المحادثات الى تخفيض فعال وملحوس في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في تلك المنطقة .

إن اهتمامنا بالسلم ينبغي أن يكون على نطاق عالمي . ويجب أن نستفيد من التقارب الجديد بين واشنطن وموسكو لتصفية أي منطقة من مناطق التوتر والمجاهدة أينما كانت .

وقد حان الوقت كيما تبدأ الدول الساحلية والداخلية في منطقة المحيط الهندي عملية إنهاء عسكرة المحيط بالدعوة الى عقد المؤتمر الذي طال انتظاره في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٠ ، بالمشاركة الفعالة من جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن فضلا عن الدول البحرية الرئيسية .

وكما تدرك الجمعية العامة ، فإن موريشيوس ، حكومة وشعبا ، لا تقبل الوضع الذي نشأ عن قيام الدولة الاستعمارية السابقة باقتطاع جزء هام لا يتجزأ من أراضيها في انتهاك لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠) . وتشكل عملية تفكيك أوامال موريشيوس إهانة لسيادتنا لا يمكن قبولها ، ولا يمكن لموريشيوس أن تسكت ، وهي لن تسكت أبدا ، حتى تعود إلينا ديفغو غارسيا وأرخبيل شاغوس وجزر تزوملين أيضا . إن مطلبنا عادل ومشروع ونحن نحظى بالتأييد الكامل من منظمة الوحدة الافريقية ومن حركة بلدان عدم الانحياز . إننا نناشد المجتمع الدولي وكل البلدان المحبة للسلم أن يساعدونا في استرجاع أراضينا . ولا ينبغي أن تصبح جزرنا قاعدة نووية أو أن تشكل تهديدا لامننا ولامن كل الدول الساحلية والداخلية في المنطقة .

إن الحالة السياسية الراهنة في جنوب افريقيا تدعو الى التفكير المتشروي والمعالجة الدقيقة . نحن جميعا نتفق على أن الفصل العنصري هو السبب الاساسي للصراع الدائر في المنطقة ، ولقد دعونا مرارا وتكرارا الى استئصال شأفته . ومما يدعو الى الارتياح أن نلاحظ أن الكثيرين من حكائنا من رجال الدولة في افريقيا قد شرعوا في إجراء الاتصالات مع حكومة جنوب افريقيا بروح الحوار الصادق من أجل الضغط على تلك الحكومة لإحداث التغييرات اللازمة بما يرضي الجميع .

ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون التغييرات التي وعدت بها حكومة جنوب افريقيا تغييرات حقيقية وأن تشرع تلك الحكومة في تصفية نظام الفصل العنصري تصفية كاملة في القريب العاجل وفي إنشاء مجتمع ديمقراطي موحد وحر على أساس الاقتراع العام .

إننا لا يمكن أن نقبل أن يظل زعيم في مكانة ويلسون مانديلا محددة إقامته الى الأبد لمجرد أنه جرؤ على رفع صوته ضد الفصل العنصري ، ونحن نطالب بإطلاق سراحه فوراً هو وسائر السجناء السياسيين . إن اتخاذ خطوات تشمل رفع كل القيود السياسية وسحب القوات من البلدان التي يسكنها السود ورفع حالة الطوارئ ووقف كل إجراءات المحاكمات السياسية لا يمكن إلا أن يساعد على تهيئة مناخ من الثقة من أجل السعي الى إجراء حوار جاد وحقيقي بين حكومة جنوب افريقيا وشعبها . وسيكون فتح مثل هذا الحوار مع المؤتمر الوطني الافريقي اختياراً لمدق نوايا حكومة جنوب افريقيا الجديدة .

لقد ظل تحرير ناميبيا من القضايا القريبة الى قلوبنا والعزيزة علينا . وما فتئت موريشيوس تؤيد دائماً وبثبات قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتأكيداته الجديد هذا العام بالقرار ٦٣٢ (١٩٨٩) ، وكذلك خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ويحتاج فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الى كل دعم سياسي ودبلوماسي منا حتى يتمكن من الاضطلاع بمهمته في ادارة وتنظيم عملية الانتقال السلس من خلال الانتخابات الحرة بمنأى عن أي تدخل أو تخويف ، ونحن نتمنى لناميبيا والشعب الناميبى الباسل فجراً جديداً ومستقبلاً زاهراً ووضاء .

وبحل مشكلة ناميبيا بزغ الأمل في إمكانية التوصل الى نهاية سريعة للصراع في أنغولا . إلا أننا نلاحظ بأسف شديد أن اتفاق غادولاي لم يتيسر تنفيذه ، وبذلك لا يزال شعب أنغولا يعاني من الحرب .

ويحدونا أمل وطيد في أن يسود السلم في موزامبيق التي تحملت لأمد طويل معاناة تفوق الوصف ، إننا نشيد اشادة بالغة بمبادرة الرئيس مبارك ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، الخاصة بالتوسط في الصراع المأساوي الدائر بين بلديين افريقيين مجاورين ، وهما موريتانيا والسنغال .

لقد اغتبط وفد بلادي في العام الماضي بوقف الاعمال العدائية بين دولتين شقيقتين هما إيران والعراق ، وبقبولهما تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونحن نتعهد بتأييد الامين العام في جهوده التي لا تكل لدفع عجلة المفاوضات ونتوسل إلى الطرفين أن يتعاوننا معه بحسن نية من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك وإقرار سلم دائم بين البلدين .

ويقلقنا عميق القلق تردّي الحالة في الشرق الأوسط نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ونحن نؤيد كل التأييد النضال العادل للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة أرضها السليبة .

إن الانتفاضة المستمرة لما يقرب من عامين ، قد أوضحت تماما أن جمود الشرق الأوسط لا يمكن أن يستمر إلى الابد . وعلى إسرائيل أن تتفاوض مع الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، إن أية محاولة ترمي إلى إيجاد قيادة فلسطينية محلية في الضفة الغربية مآلها الفشل .

ولقد تم الإعراب على نحو مؤكد عن رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في السلم في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر العاصمة وفي دورة الجمعية العامة في جنيف في العام الماضي . وقد استتبع ذلك تحول كبير في موقف دول عديدة حيال منظمة التحرير الفلسطينية .

إن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، أمر ضروري للغاية لتلافي زيادة تدهور السيناريو المأسوي في الشرق الأوسط ووصله إلى أزمة عالمية شاملة .

ما من أحد يمكن أن يظل ساكنا حيال المأساة التي اجتاحت لبنان . ومثل هذه المآسي ستكرر ما لم يتحقق انسحاب كل القوات الأجنبية . ويتعين على كل من الجامعة العربية واللجنة الثلاثية المعنية بلبنان والمجتمع الدولي أن يواصلوا جهودهم الرامية إلى تحقيق السلم والامن في هذا البلد الذي مزقه الحرب .

ويأسف وفد بلادي لأنه بالرغم من تطلعات الشعب الكوري لإعادة التوحيد السلمي لوطنه لا تزال كوريا مقسمة . وتبقى هذه الحالة بمثابة تهديد خطير للسلم . ونحن نرحب بجهود الشعب الكوري الرامية إلى إعادة توحيد وطنه سلميا دون أي تدخل خارجي وعن طريق الحوار والمشاورات بين الشمال والجنوب .

إن توقيع اتفاقات جنيف وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان قد زادا من انبعث الآمال في عودة السلم سريعا إلى ذلك البلد . لكن وفد بلادي يلاحظ بأسف أن الآمال لم تتحقق نظرا لعدم الالتزام بروح اتفاقات جنيف . بل إن أفغانستان تعكس صورة قاتمة للدمار والخراب تشمل مليون قتيل وخمسة ملايين من اللاجئين . إن تدفق المزيد من الأسلحة الفتاكة لن يكسر الجمود الذي ساد الصراع . وقد تبين بجلاء طوال الحرب الأهلية الدائرة رحاها منذ انسحاب القوات السوفياتية وعلى مدى الشهور الستة الماضية ، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الأفغاني . فالتسوية السياسية هي المخرج الوحيد . ونحن نناشد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يقربا العناصر المتنافرة بفرض وضع حد لسفك الدماء الحالي في أفغانستان واستعادة السلم تحت قيادة حكومة أفغانية للمصالحة الوطنية .

يرحب وفد بلادي بالمبادرات الأخيرة التي اتخذت زمامها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في سعيهم من أجل السلم والاستقرار في تلك المنطقة . ويسرنا أن نعلم أن بعثة من الأمم المتحدة ستُرسل لمراقبة الانتخابات في نيكاراغوا في أوائل العام القادم .

ونشيد ، بالمثل ، بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف التوصل إلى استئناف الحوار بين الطائفتين في قبرص . ويحدونا الأمل في إيجاد حل دائم ومستمر ، يكون مرضيا لكل من الطائفتين هناك .

نود أيضا أن نرى السلم والاستقرار وقد سادا في جنوب شرقي آسيا . فقد مرَّ شعب كمبوديا بأوجه معاناة شديدة في السنوات الأخيرة . ولم يحقق المؤتمر الدولي في باريس الاتفاق الذي طال انتظاره بين الأطراف المنخرطة في الصراع . وما زلنا نؤمن بضرورة مفادرة كل القوات الأجنبية لكمبوديا - لهذا نرحب بانسحاب القوات الفيتنامية

وبضرورة إتاحة الفرصة للكمبوديين ليقرروا مصيرهم بحرية ودون أية إعاقة . ومع ذلك لا بد أن يكون هناك ضمان بالآ تكون هناك عودة إلى ساحات القتال ، وإلى الإبادة الجماعية التي لا تزال تخيم على شعب كمبوديا .

إنها حقيقة لا تُنكر أن اقتصادات البلدان الصناعية قد نمت نموا مطردا خلال الاعوام القليلة الماضية . لكن البلدان النامية ، للأسف ، لم تستفد من هذا النمو . بل على النقيض من ذلك تواصل اقتصاداتها التدهور . ومعظم البلدان في افريقيا وفي أمريكا اللاتينية وبلدان عدة في آسيا قد تردت في أزمة عميقة ومتطاوله . إذ تزداد ظروفها الاقتصادية سوءا وتدهور خدماتها الاجتماعية ويتعرض استقرارها السياسي للخطر . ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه السلبي في الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة ما لم تُتخذ خطوات حاسمة على نطاق عالمي شامل . إن الأثر المشترك لمشكلة الديون وندرة التدفقات المالية الجديدة يزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية .

لقد ارتفع الدين الافريقي ارتفاعا حادا من ٧٨ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٨ . والبلدان الافريقية مضطرة للاقتراض أكثر وأكثر لوفاء خدمة الدين وبهذا تتحمل المزيد من الصعاب الاقتصادية . ونحن وإن كنا نقدر ما ألمحت إليه بعض البلدان الصناعية مثل فرنسا والولايات المتحدة وكندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية من تخفيف أعباء الدين على العديد من أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية ، فلا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد أنه ما دام العالم الثالث سيظل مستمرا في القيام بدور مورّد المواد الخام ليس إلا وبأسعار غير مجزية ، فسيظل مستقبله قاتما وستظل آفات الفقر والجوع والمرض والامية موجودة فيه ونحن نخطو صوب القرن الحادي والعشرين .

إن إعادة تعريف التعاون الاقتصادي وتحديد أمر أساسي للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة . ويجب أن تستند العلاقات الاقتصادية أساسا إلى المساواة والمشاركة والتكافل . ومن الحتمي أن تحظى المنتجات التي تصدر أصلا من العالم الثالث بأسعار عادلة ومجزية ، ولا تخضع لقيود عديدة . كما يجب التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية

الرامية إلى تثبيت أسعار السلع الأولية والقيام بتنفيذها . إن بلدان العالم الصناعي التي لديها المهارات والخبرة التقنية والوسائل الاقتصادية في موضع أفضل لإعادة هيكلة صناعاتها بحيث لا تؤثر على الصناعات الوليدة في بلدان العالم الثالث ؛ وإلا فإنه سيتعين على تلك البلدان مواجهة منافسة حادة . ولا يمكن تحقيق النمو والرخاء إلا بهذه التدابير . ومن شأن هذه الفلسفة التحريرية أن تعكس التضامن الدولي والمشاركة الحقيقية . ومن أجل اتخاذ خطوات كافية لمعالجة قضية الدين الدولي الملحة هذه ، هناك حاجة ماسة إلى إعادة تنشيط حوار الشمال والجنوب ، وإلى دعوة محفل ملائم - كما اقترح مؤتمر بلدان عدم الانحياز الأخير - للانعقاد تحت رعاية الأمم المتحدة لاستعراض كل جوانب مشكلة الدين الخارجي في إطار تحسين بيئة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

ونحن نشعر بالقلق العميق إزاء الحالة التي وصلت إليها بيئة العالم .
فارتفاع حرارة الغلاف الجوي واستنزاف طبقة الأوزون يشكلان تهديدا للنظام البيولوجي
الذي يؤثر بدوره على بقاء الجنس البشري ذاته .

إن البلدان الجزرية التي تتعرض بالفعل للكوارث الطبيعية كالزوابع
والاعاصير ، تواجه الآن تهديدات خطيرة بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار - وهو أثر من
الآثار المباشرة للاختلالات البيئية . وعلاوة على ذلك ، تتعرض المحيطات للتلوث نتيجة
إغراق النفايات الصناعية ، وذلك أمر يتنافى مع العقل . وما لم تتخذ تدابير فورية
للتحليولة دون تفاقم الموقف ، فإننا نخاطر بإضاعة مصدر هام لامدادات الأغذية والمواد
الخام .

وفي حين نرحب بالمبادرات الأخيرة بشأن القضايا البيئية العالمية ،
كبروتوكول مونتريال بشأن منطقة الأوزون واتفاقية لاهاي ، ونحيط علما بالأعمال
الإيجابية المتمثلة بإغراق النفايات السامة ، فإننا نناشد بإلحاح اتخاذ تدابير
علاجية لصالح أكثر المناطق تضررا ، وندعو إلى الدعم والتضامن الدوليين من أجل وقف
تلوث بيئتنا . وعلى المستوى الوطني أيضا ، يجب أن تصبح حماية البيئة والمحافظة
عليها عنصرا هاما في وضع وتنفيذ وإنجاز المشروعات والبرامج الجديدة .

وأخيرا أود أن أشير إلى مشكلة اتخذت أبعادا دولية مزعجة . فالإتجار في
المخدرات وإدمانها ، والتي ترتبط بها مشكلة الإيدز ارتباطا وثيقا ، تمثل بالفعل
البلاء الجديد الذي يحقق بالجنس البشري . وقد اتخذت حكومتي تدابير قاسية للقضاء
على الإتجار في المخدرات ، وسنؤيد جميع الخطوات التي تتخذ على الصعيد الدولي في
هذا الشأن .

لقد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من ألف جديدة ، وليس لدينا أدنى شك في أن
المشاكل العالمية الرئيسية المعقدة التي تواجه الجنس البشري وكوكبنا سيجري
تناولها بحكمة ونفاذ بصيرة وبعد نظر ، واضعين نصب أعيننا المبادئ الوضيئة لميثاق

الامم المتحدة . فالتحديات التي نواجهها ينبغي أن تحثنا على تسليح أنفسنا بروح التضامن مما يمكننا من مواجهة المستقبل بثقة وتعقل .

لقد تمكن الإنسان من البقاء بعد حروب وصراعات عديدة ، وإنني على ثقة من أنه سيكون بمقدوره في العصر النووي أن يستجمع شجاعته وجلده ويستخدم ذكاءه الفطري الذي حباه الله به ليدرك عن نفسه الموت والدمار قبل الاوان . وأختتم بياني بأن أؤكد إيماني برغبة الجنس البشري وقدرته على البقاء وتهيئة الظروف لغد أفضل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥